

الحريديم انتصروا في معركة الحفاظ على انغلاق مجتمعاتهم!

صفحة (٥) ة

دراسة جديدة لـ «معهد أبحاث الأمن القومي»:

الفشل الدولي في الشرق الأوسط يحول دون موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية!

صفحة (٦) ة

# المشهد الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٦/٨/٩م الموافق ٦ ذو القعدة ١٤٣٧هـ العدد ٣٨٤ السنة الرابعة عشرة

الاسرائيلي  
المشهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

في ظل تولي ليبرمان وزارة الدفاع

## الحكومة الإسرائيلية تبلغ المحكمة العليا أنها ستمتنع عن استخدام صلاحياتها لمنع قطع الكهرباء عن مدن الضفة الغربية!

\*استطلاع جديد للرأي العام يتوقع انهيار "المعسكر الصهيوني" لصالح مضاعفة قوة حزب ليبيد\*



ليبرمان: إضافة إسرائيلية لسياسة التوسع والاستقرار.

قررت المحكمة الإسرائيلية العليا الاستمرار في تنفيذ قرار سابق يقضي بمنع قطع الكهرباء عن الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى حين إصدار قرار نهائي في طلب التماس تم تقديمه إليها في أعقاب إقدام إسرائيل قبل عدة أشهر على قطع التيار الكهربائي عن مدن فلسطينية بحجة عدم قيام الجانب الفلسطيني بتسديد دسوس مستحقة عليه.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن الحكومة الإسرائيلية أبلغت المحكمة العليا أنها ستمتنع من الآن فصاعدا عن استخدام صلاحياتها من أجل منع شركة الكهرباء عن قطع التيار الكهربائي عن الضفة الغربية.

وأضافت وسائل الإعلام هذه أن هذا التبليغ ورد في رد قدمته الحكومة على الالتزام، وذلك بعد دراسة جهات ذات علاقة، وبضمنها المستوى السياسي، للموضوع تقرر فيها عدم استخدام هذه الصلاحية والا يتم إصدار أمر لشركة الكهرباء بالتوقف عن قطع الكهرباء عن الفلسطينيين.

وذكرت وسائل الإعلام ذاتها أنه على مدار سنوات ماضية كان موقف كافة الجهات الإسرائيلية ذات العلاقة يتسم بمعارضة واضحة لقطع الكهرباء عن مناطق السلطة الفلسطينية بسبب ديون.

كما عبر مسؤولون سياسيون وأمنيون إسرائيليون عن معارضتهم قطع الكهرباء في أعقاب سلسلة عمليات قطع كهذه عن مدن فلسطينية قبل عدة شهور، تحسبا من أن يلحق ذلك أضرارا أمنية وسياسية بإسرائيل.

وأشارت إلى أن رئيس هيئة الأمن القومي السابق ورئيس الموساد الحالي، يوسي كوهين، أوضح للمسؤولين في شركة الكهرباء أنه ستكون لوقف تزويد الكهرباء تبعات خطيرة، وذلك على ضوء التحسب من احتجاجات دولية ضد الخطوة الإسرائيلية.

ولفتت إلى أن وزير الدفاع السابق، موشيه يعلون، ومنسق أعمال الحكومة في المناطق المحتلة عارضا بشكل دائم قطع الكهرباء.

ولم تذكر وسائل الإعلام هذه ما إذا كان لموقف وزير الدفاع الإسرائيلي الجديد أفغدور ليبرمان تأثير على هذا الرصد.

وكان استطلاع للرأي العام في إسرائيل نشرته إذاعة الجيش الإسرائيلي «إغالي تساهل» أول من أمس الأحد، أشار إلى أنه في حال إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة الآن فإن حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا) الذي يتزعمه ليبرمان، سيحصل على مقعد إضافي ويصبح له سبعة مقاعد.

وأظهر الاستطلاع تغييرات جذرية في ميزان القوى السياسية في إسرائيل، كان الراجح الأكبر فيها حزب «يش عتيد» الذي يتزعمه وزير المالية السابق يائير لبيد، والذي حاز على ضعف ما يملك من مقاعد، في حين حافظت القائمة المشتركة على قوتها.

وبحسب الاستطلاع، يبقى الليكود بزعماء رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو القوة الأكبر لكنه يتراجع بخمسة مقاعد، ليحصل على ٢٥ مقعدا من أصل ٣٠ يملكها حاليا، ما يعتبر خسارة كبيرة في ميزان مصوته، ويليها «يش عتيد» بـ٢٢ مقعدا، بعد أن حصل على ١١ مقعدا في الانتخابات الأخيرة.

وبحسب الاستطلاع سيخسر «المعسكر الصهيوني» ١٦ مقعدا، ويفوز بثمانية مقاعد من الـ٢٤ التي يملكها حاليا، وهذا يعني أنه خسر نحو ثلثي صوته الذي استمال ليبيد غالبيتهم.

وسيضعف حزب «البيت اليهودي» قوته الانتخابية، إذ يمنحه الاستطلاع ١٦ مقعدا في حين يشغل ثمانية مقاعد في الوقت الحالي، ويرتفع «يهדות هتورا» الحريدي من ستة مقاعد إلى ١١، وتحافظ حركة «شاس» الحريدية على مقاعدها السبعة، ويحصل حزب ليبرمان، كما ذكرنا، على مقعد إضافي.

ووفقا لنتائج الاستطلاع، تحافظ القائمة المشتركة على مقاعدها الـ١٣، وكذلك يحافظ حزب «ميرتس» على مقاعده الخمسة.

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي الإسرائيلي في موقع «ألمونيتور»

## عكيفا إدار لـ «المشهد»: عندما يهاجم نتنياهو أوباما فإنه يهاجم كليتون لمصلحة ترامب!

كتب بلال ضاهر:

عقبت إسرائيل بشدة، في نهاية الأسبوع الماضي، على خطاب الرئيس الأميركي، باراك أوباما، وأقواله حول الاتفاق النووي الذي وقعته الولايات المتحدة والقوى الكبرى مع إيران، العام الماضي، وقال أوباما إنه «بموجب كافة التحليلات، الاتفاق النووي مع إيران يسير بالضبط مثلما اعتقدنا. ويعترف الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن الإسرائيلي بأن الاتفاق أدى إلى تغيير هام، وإسرائيل كانت الدولة التي عارضت هذا الاتفاق أكثر من أية دولة أخرى».

ورد وزير الدفاع الإسرائيلي، أفغدور ليبرمان، على أوباما بمقارنة الاتفاق النووي باتفاق ميونيخ قبل الحرب العالمية الثانية، وادعى أنه مثلما كان الاتفاق مع الزعيم النازي، أدولف هتلر، فإنه سيتضح أن الاتفاق مع إيران هو خطأ أيضا، وتأتي أقوال ليبرمان عشية توقيع متوقع على اتفاقية المبيعات الأميركية الأميركية لإسرائيل، والتي يصل حجمها إلى حوالي أربعين مليار دولار ولمدة عشرة أعوام.

في أعقاب ذلك، أعلن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن مستشارا رفيع المستوى لنتنياهو اتصل هاتفيا مع السفير الأميركي في تل أبيب، دان شابيرو، وأبلغه بأن بيان وزارة الدفاع الإسرائيلية حول الاتفاق النووي لم ينسجم مع مكتب نتنياهو، وبحسب المستشار، فإن ليبرمان لم يطعن نتنياهو على البيان الذي انتقد أوباما بشدة وأن نتنياهو فوجئ عندما سمع عن البيان من وسائل الإعلام.

وفي هذه الأثناء، تتردد أنباء عن أن أوباما قد يطلق مبادرة سلام لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، أو يعلن عن تأييده للدولة الفلسطينية، وذلك بحلول نهاية العام الحالي وخلال الفترة الواقعة بين انتخابات الرئاسة الأميركية ودخول الرئيس الجديد أو الرئيسة الجديدة إلى البيت الأبيض. حول ذلك أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المحلل السياسي الإسرائيلي في موقع «المونيتور»، عكيفا إدار.

(\*) «المشهد الإسرائيلي»: لماذا كان رد فعل ليبرمان على خطاب أوباما في سياق الاتفاق النووي شديدا إلى هذه الدرجة؟

إدار: «ليبرمان قال الأمور نفسها تقريبا، وكذلك فيما يتعلق بالمقارنة مع اتفاق ميونيخ، في تموز العام الماضي، وكان حينذاك في المعارضة وتحدث ضد الاتفاق، ولذلك فإن موقفه بهذا الخصوص ليس جديدا، وموقف

(\*) سفير إسرائيل في الأمم المتحدة، داني دانون، والمتمصل الإسرائيلي العام في نيويورك، داني ديان، يصرحان طوال الوقت ضد حل الدولتين، وهذا يعني أنهما يمثلان نتنياهو، ما رأيك؟

إدار: «هناك أكثر من نتنياهو وليس نتنياهو واحدا. يوجد اثنان على الأقل في أفضل الأحوال. فأى نتنياهو هما يمثلان؟ إذ أنه بالإمكان أن ترى لدى نتنياهو مواقف «مع» و«ضد» حول أي موضوع. وفيما يتعلق بمبادرة السلام العربية على سبيل المثال، فقد عبر نتنياهو عن تأييده لها وعن معارضته لها أيضا. والأمير نفسه يحدث الآن، إذ بإمكانه أن يتحدث ضد ليبرمان ولكن من الجهة الأخرى يؤيده. وعموما، ينبغي الحكم على نتنياهو بموجب أفعاله وليس بموجب أقواله، ومثلما قال الجنرال السعودي أنور عشقي، الذي زار البلاد مؤخرا، إنه إذا كان نتنياهو يؤيد حقا مبادرة السلام

السعودية - العربية، فليحضر إلى الأمم المتحدة ويعلن عن ذلك، ونتنياهو يقول أمورا معينة لصحيفة يسرائيل هيوم والملصح الأجنبية يقول أمورا أخرى مختلفة».

(\*) نتنياهو رفض المبادرة الفرنسية لتحريك العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، ويتحدث في المقابل عن «مبادرة إقليمية». ماذا يعني هذا، وهل لديه شركاء لـ «مبادرة إقليمية»؟

إدار: «لا أرى أن المبادرة المصرية التي طرحها الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، تتطور في أي اتجاه كان، لأنه واضح أن الشرط الأول هو موافقة إسرائيلية على بحث انسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧، مع تعديل على الحدود، ونتنياهو أعلن أنه لن يوافق أبدا على شرط كهذا. لكن مريح لنتنياهو وجود مبادرة مصرية، فعندها لا يقول ماذا يعارض فقط وإنما ماذا يؤيد أيضا، وهذا يمنحه إمكانية أن يقول «نعم» و«لا» وليس «لا» و«لا» فقط».

(\*) نتنياهو يسعى بالأساس إلى إرباك مستمعيه.

إدار: «هو بالأساس يريد أن يربك العالم من أجل أن يستمر في البقاء في الحكم، وهناك مساعدون جيدين له، مثل داعش، الذي يساعد على تصوير العرب كإرهابيين وأنه لا يوجد شريك للسلام».

(\*) لقد أعلن المصريون أنهم لا يطرحون «مبادرة إقليمية» وأنهم يؤيدون المبادرة الفرنسية.

إدار: «هذا صحيح، لكن أغلبية الإسرائيليين لا يهتمون بهذه الأمور، ما يهمهم الآن هي فضيحة الكورنكلس وأسعار الشقق وإذا يوجد قتاديل بحر في الشواطئ أم لا. كذلك أظهر آخر استطلاع نشر في إسرائيل حدوث انخفاض في مشاهدة نشرات الأخبار».

كلمة في البداية

مفاعيل عدة صراعات وتغيرات إسرائيلية داخلية

بقلم: أنطون شلحت

يضم هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» تقارير وتحليلات تتناول أبرز مفاعيل عدد من آخر الصراعات والتغيرات داخل إسرائيل، سواء على مستوى «السياسة المحلية» وتوازنات القوى الحزبية، أو على صعيد ما يحيل إلى جهات مؤسستها السياسية حيال المستجدات الخارجية وفي مقدمها كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وبموازاة العرض المسهب لدراسة إسرائيلية جديدة صدرت مؤخرا عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب ضمن كتاب بعنوان «الخيز العربي في مسار الفشل الدولي»، يزعم كتابها أن أهم أسباب عدم موافقة إسرائيل على قيام دولة فلسطينية مستقلة يعود إلى الفشل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (طالع ص ٦)، تجدون تقارير نتيج إمكان الاستنتاج بأن ثمة أسبابا أخرى لهذا «عدم موافقة» تفوق هذا السبب من حيث الأهمية، وترتبط بمسارات تحول شهدتها إسرائيل في الأونة الأخيرة وكانت بمثابة تعميق لتحولات سابقة.

ومن هذه التحولات نشر إلى ما يلي:

أولا، تعزيز التحالف بين اليمين الإسرائيلي بزعماء بنيامين نتنياهو وبين «شركائه الطبيعيين» ولا سيما الحريديم (اليهود المتشددين دينيا) والتيار الصهيوني-الديني المنضوي ضمن حزب «البيت اليهودي»، وهذا التعزيز أدى إلى تراجع الحكومة الإسرائيلية الحالية عن جميع القرارات التي اتخذتها الحكومة السابقة والرامية إلى محاولة تفكيك مجتمع الحريديم المنفلق على نفسه (طالع ص ٥)، وإلى جانب قراءة ما ينطوي عليه ذلك من تداعيات، أعادنا التذكير بمقال نشره رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» في الخريف الفائت، وأصدر في سياقها حكما فحواه أن تفكك النواة المركزية (الصلبة) للمجتمع الإسرائيلي التي كانت بمثابة حجر الزاوية في «الاستيطان اليهودي قبل إقامة الدولة» في مقابل تعزيز من يسميهم بالأقليات، ويشمل ضمنهم الحريديم والعرب بالأساس، هما من العوامل الأشد تأثيرا على السياسة والاقتصاد في إسرائيل في قادم الأيام، أكثر بكثير من التأثير الذي يمارسه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير المالية موشيه كحلون، ومن تأثير منقطع صفة استخراج الغاز الطبيعي من عرض البحر المتوسط مع شركات الاحتكار، بل وأكثر أهمية من الاتفاق الموقع بين الدول الكبرى الست وإيران حول البرنامج النووي الإيراني، وحتى لو لم يتفق في حينه مع هذا الحكم، لا بُد من استعادة أن التقديرات الإحصائية الديمغرافية الإسرائيلية الرسمية حول العقدين المقبلين تركز على أن ثمة تغيرات جدية متوقعة وخصوصا فيما يتعلق بمصادر النمو السكاني، وبظاهرة تدين المجتمع اليهودي التي تقاس بأعداد المتدينين ونسبتهم من بين السكان، والتي تدل على اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من التدين والتشدد، وما يتركه ذلك من أثر عميق على طبيعة المجتمع الإسرائيلي، وعلى وجهة تطور اقتصاده ومناخه الاجتماعية في الحاضر والمستقبل، وأساسا على ثقافته السياسية العامة، وتشهد إسرائيل خلال الأعوام الأخيرة عدة بوادر تشبه بإحالات هذه التغيرات الديمغرافية في المستقبل، وفي صلبها ازدياد قوة المجموعات الحريدية والدينية التقليدية، وهي تغيرات أدت وتؤدي إلى تحولات سياسية أيضا.

ومثلما نوهنا في أكثر من مناسبة، أكدت اجتهادات كثيرة في هذا الشأن أنه يتعين تناول هذه التغيرات فيما يتجاوز الأرقام والإحصاءات الجافة، إذ إنه في ظل الوضع الذي تزداد فيه قوة المجموعات الدينية - القوموية ويتصاعد نفوذها السياسي، من الطبيعي أن يحدث استخدام مع القيم الديمقراطية وحكم القانون، على صلا بما تقدم بجدد التوقف عن التصرف أن يتصاعد الجدل حول موضوع «الدولة اليهودية» وصراعها مع «الدولة الديمقراطية»، في أوساط الجمهور الإسرائيلي في الأونة الأخيرة، وأن يتجنا البعض بان الاتجاه الذي تسير إسرائيل فيه هو نحو «دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل».

ثانياً، على صلا بما تقدم بجدد التوقف عن التصرف أن يتصاعد الجدل حول موضوع «الدولة اليهودية» وصراعها مع «الدولة الديمقراطية»، في أوساط الجمهور الإسرائيلي في الأونة الأخيرة، وأن يتجنا البعض بان الاتجاه الذي تسير إسرائيل فيه هو نحو «دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل».

ثالثاً، على صلا بما تقدم بجدد التوقف عن التصرف أن يتصاعد الجدل حول موضوع «الدولة اليهودية» وصراعها مع «الدولة الديمقراطية»، في أوساط الجمهور الإسرائيلي في الأونة الأخيرة، وأن يتجنا البعض بان الاتجاه الذي تسير إسرائيل فيه هو نحو «دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل».

رابعاً، على صلا بما تقدم بجدد التوقف عن التصرف أن يتصاعد الجدل حول موضوع «الدولة اليهودية» وصراعها مع «الدولة الديمقراطية»، في أوساط الجمهور الإسرائيلي في الأونة الأخيرة، وأن يتجنا البعض بان الاتجاه الذي تسير إسرائيل فيه هو نحو «دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل».

**مع احتداد الجدل في الحلبة السياسية . الحزبية الإسرائيلية حول العدوان الأخير على غزة:**

## مصادر مطلعة: تقرير مراقب الدولة المرتقب حول العدوان «أكثر حدة وخطورة من تقرير فينوغراد عن إخفاقات حرب لبنان الثانية»!



غزة ٢٠١٤: القصف الوحشي.

الأكبر من المعلومات عن الوزراء الآخرين"! على أن بعض المطلعين على مسؤة التقرير ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير في وصف هذا التقرير، فقال إنه يشكل "قنبلة موقوتة" وإنه "تقرير حاد ولادع وقد سيهز الساحة الحزبية ـ السياسية وقد يحدث زلزالا سياسيا وجماهيريا إذا ما نُشر كما هو عليه (في المسودة)".

يذكر أن هذه المسودة التي تم تسريبها تمتد على ٧٠ صفحة وتوصف بأنها وثيقة "سريّة للغاية"، أرسلت إلى رئيس الحكومة وعدد من الوزراء الحاليين والسابقين الذين كانوا أعضاء المجلس الوزاري المصغر قبل أيام الحرب، وأشارت وسائل الإعلام إلى أنه ليس من المعروف بعد أي الأجزاء من المسودة التي سربت سوف يتم نشرها في التقرير وموشيه يعلون، نفتالي بينيت، غلعاد إردان، يوفال شطالينيتس، يائير لبيد، إسحاق أهرنوفيتش، تسيبي ليفني وأيفيدور ليبرمان.

ونقلت وسائل الإعلام عن بعض المطلعين على المسودة قولهم إن هذا

سابقين في المجلس الوزاري المصغر هم المعارضة اليوم ويتصيدون الفروص لمهاجمة رئيس الحكومة".

وبالمثل، أيضا، رد "مقربون" من وزير الدفاع السابق، وموشيه يعلون.

**«قنبلة موقوتة، و زلزال»!**

اجتمعت جميع وسائل الإعلام الإسرائيلية التي نشرت عن مضمون التقرير، استنادا إلى ما اطلع عليه الأشخاص (مسؤولون سياسيون رقيعون جدا) الذين حصلوا على المسودة التي تم تسريبها، على أن التقرير "حاد جدا ويحتوي على اتهامات خطيرة" موجهة بصورة شخصية إلى المسؤولين الثلاثة الازرع في إدارة العدوان، وهم: رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وزير الدفاع آنذاك، موشيه يعلون، ورئيس أركان الجيش آنذاك، بيني غانتس، الذين يتهمهم التقرير بأنهم "أداروا لوحدهم غالبية مجريات الحرب، وسط تحجيد المجلس الوزاري المصغر وإخفاء الجزء

مسبوقة أمام المجلس الوزاري المصغر الذي عقد عددا غير مسبوق من الجلسات"، و«وعنت هذه "المصادر" في جدية مراقب الدولة ومهنيته فذكرت بأنه "هو الشخص نفسه الذي وضع تقريرا عن الحريق في أحراج الكرمل دون تضمينه توصية بامتلاك طائرات إطفاء"، وأكدت أن "أحراجا عديدة أخرى في البلاد كانت ستحترق وتفتنى لو أصغينا له!"

ونقلت وسائل الإعلام عن مصدر آخر في ديوان رئيس الحكومة قوله إن "الحديث يدور عن تقرير غير جدي وضعه جيم غير جدي، وإنما نرفض مضمماته رفضا قاطعا وتاما. إن كان ما نُشر عنها صحيحا". وأضاف المصدر ذاته، "المراقب تدخل في مجالات مثل المخابرات والإستراتيجية، إنه لا يرى الصورة كاملة جدي، لأنه ليس مسؤولا عن أمن الدولة!" ثم اتهم المراقب بأن "رائحة سياسية نُشتم من هذا التقرير الذي أعده شخص نشر في السابق تقريرين مغرضين عشية الانتخابات الأخيرة بدعم وتأييد من أعضاء

جذري، جذي ومصدق!" مضيفا أن «أخطاء كثيرة ارتكبت خلال هذه العملية التي طالت مدتها أكثر من اللازم والمتوقع بكثير»، وقال: «لم تكن في حاجة إلى واحد وخمسين يوما لكي نزهزم حركة حماس!» يذكر أن عدوان "الجرف الصامد" على قطاع غزة بدأ يوم ٨ تموز ٢٠١٤ وانتهى يوم ٢٦ آب من العام نفسه باتفاق لوقف إطلاق النار، وقد أسفر العدوان عن مقتل ٦٧ جنديا وضابطا إسرائيليا وستة مواطنين إسرائيليين وعن سقوط أكثر من ٢٠٠٠ شهيد فلسطيني، من بينهم أكثر من ٥٠٠ طفل، إلى جانب الدمار الواسع جدا الذي زرعتة آلة الحرب والعدوان الإسرائيلية في شتى مناطق القطاع.

وكان بينيت قال، قبل ذلك، إن "المجلس الوزاري السياسي ـ الأمني المصغر لم يبحث موضوع الانفاق قبل بدء العملية العسكرية"، وهو ما ردّ عليه رئيس الحكومة شخصياً بالقول إنه "محض كذب!" وموضحا إنه "خلال الأشهر السبعة التي سبقت العملية، أجريت ثمانى مناقشات حول الموضوع وحول التعليمات الخاصة بالأنشطة العسكرية تحت الأرض". أما رئيس حزب "يش عتيد"، يائير لبيد، الذي أشغل منصب وزير المالية إبان عدوان "الجرف الصامد" وكان عضوا في "المجلس الوزاري المصغر"، فقد اتهم رئيس الحكومة بأنه "لا يقول الحقيقة" بشأن المداولات في المجلس الوزاري المصغر، وأوضح: "لم تجر أية مداولات عميقة وجدية في مسالة الانفاق العابرة للجدار في المجلس الوزاري المصغر قبل شهر تموز ٢٠١٤، وما قاله رئيس الحكومة في هذا الصدد غير صحيح، البتّة!"

من جهته، اعتبر الوزير زئيف الكين (الليكود)، المقرب من نتنياهو، أن "مراقب الدولة أخطأ في إطلاق هذا التهديد"، لأنه "ليس من المنطقي ولا من الجدي طرح فكرة لجنة التحقيق الرسمية بعد مرور سنتين على هذه العملية!" وقالت "مصادر مقربة من نتنياهو ويعلون"، كما وصفتها وسائل إعلام إسرائيلية، إن تقرير مراقب الدولة هذا "غير جدي، إطلاقا، وهو مرفوض جملة وتفصيلا". وأضافت هذه المصادر أن التقرير "يتضمن مطبات غير صحيحة" وأن "المعركة أديرت بشفاافية غير

بشأن العدوان، وهو ما قالت مصادر مقربة من رئيس الحكومة إن "عناصر حزبية ـ سياسية تساهم في تحريكه وإذكائه!" فقد وجه العشرات من أهالي الجنود القتلى خلال ذلك العدوان رسالة خاصة إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع طالبوهما فيها بـ"العمل من أجل إقامة لجنة تحقيق رسمية برئاسة قاضٍ للتحقيق في أحداث الجرف الصامد".

وكان عدد من أهالي الجنود الذين قتلوا خلال عدوان "الجرف الصامد" قد قاطعوا كلمة رئيس الحكومة، نتنياهو، في حفل رسمي لإحياء ذكرى "قتلى عملية الجرف الصامد" أقيم في القدس ثم هاجموه بكلمات حادة وغادر بعضهم الحفل بصورة تظاهراتية احتجاجية.

يشار هنا إلى أن "لجنة رقابية الدولة" البرلمانية في الكنيست هي صاحبة الصلاحية القانونية لفرض السرية وحظر النشر على تقارير مراقب الدولة عامة، ويتمتع الائتلاف الحكومي الحالي بأغلبية مطلقة في عضوية هذه اللجنة (التي تتراسها عضو الكنيست كارين إهرار من حزب "يش عتيد" برئاسة يائير لبيد)، ما يعني أنه إذا ما أرادت الحكومة، ورئيسها متاحا لهما تماما. ومن جهة أخرى، يخول القانون هذه اللجنة البرلمانية، تحديدا، صلاحية التوصية بإقامة لجنة تحقيق رسمية في مسالة (أو مسائل) وردت في تقرير لمراقب الدولة. غير أن الحكومة هي صاحبة الصلاحية القانونية بتشكيل لجان التحقيق الرسمية.

وفيما يشن نتنياهو ووزراؤه المقربون معركة ضد التقرير المنتظر وضد مراقب الدولة شخصيا، تواصل أحزاب المعارضة، بل بعض الجهات من داخل الائتلاف الحكومي أيضا، اتخاذ موقف مؤيد لتقرير مراقب الدولة (محبسبا نشر، استنادا إلى النسخة المسربة منه) وما يتضمنه من نقد، بل اتهام وتحميل مسؤولية شخصية مباشرة، لرئيس الحكومة، نتنياهو، ووزير الدفاع السابق، موشيه يعلون، ورئيس الأركان السابق، بيني غانتس، بشكل خاص. ويبرز في هذا الموقف، خصوصا، الوزير نفتالي بينيت (زعيم حزب «البيت اليهودي») الذي قال إن «التقرير الذي يعدّه مراقب الدولة

نفى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عدة مرات الأسبوع الماضي، أنه ينوي إخفاء تقرير مراقب الدولة حول العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (في صيف ٢٠١٤) والذي أطلقت عليه إسرائيل اسم «عملية الجرف الصامد»، وهو التقرير الذي ينتظر صدوره قريبا، لكنه يثير، حتى قبل صدوره، جدلا حاميا وواسعا في الحلبة السياسية ـ الحزبية الإسرائيلية بلغ ذروته خلال الأيام القليلة الماضية، لما يحمله من خطر جدي على مستقبل الائتلاف الحكومي الحالي في إسرائيل، وهو ما يمكن استشفاه من تأكيد بعض المطلعين على خبايا التقرير الذي تم تسريب مسودته بأنه «تقرير حاد جداً» و «أكثر حدة من تقرير لجنة فينوغراد» (التي حققت في «حرب لبنان الثانية»، صيف ٢٠٠٦)، ثم وصفهم هذا التقرير بأنه «قنبلة موقوتة»!

كما نفى ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية ما تناقلته وسائل إعلام إسرائيلية مختلفة عن أن نتنياهو ليس معنيا بنشر تقرير مراقب الدولة وسيسيى إلى إخفائه وفرض السرية وحظر النشر عليه، وقال ديوان رئاسة الحكومة إن رئيس الحكومة "معني جدا بنشر الحقيقة كاملة عن عملية الجرف الصامد، بما في ذلك جلسات المجلس الوزاري المصغر (السياسي ـ الأمني) العديدة التي عُرض خلالها تهديد الانفاق بمنتهى صرطه، فضلا عن التعليمات التي صدرت للهيئات والأذرع المختلفة والإجراءات التي اتخذها رئيس الحكومة، وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الجيش".

ويبدو أن تكرار نتنياهو وديوانه هذا النفي جاء حيال ما تناقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال الأيام الأخيرة عن تهديد مراقب الدولة (القاضي المتقاعد) يوسف شابيرا، بأنه سيطالب بإقامة لجنة تحقيق رسمية بشأن «الجرف الصامد» إذا ما لحظت الحكومة إلى إخفاء تقريره المرتقب بحزب نشره وفرض السرية عليه. كما يقصد نتنياهو، كما يبدو، صد الهجوم الحاد الذي يتعرض له من طرف أهالي الجنود الذين قتلوا خلال هذا العدوان والذي يضمنونه، أيضا، المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية

## تقديرات متطابقة: اغتيال سياسي آخر في إسرائيل مسألة وقت!

**\*حملات التحريض واسعة النطاق ضد الناشطين في المراكز الحقوقية وصلت إلى حد التهديد على حياتهم \*الناشطون يؤكدون أن التهديدات الخطيرة**

**على حياتهم مستمدة من تصريحات السياسيين \*قانون استهداف الجمعيات الحقوقية هو مؤشر لأجواء اليمين المتطرف ضد هذه الجمعيات\***

إليه، وقد تم اتخاذ هذا القرار في ختام عملية تفكير تقديمية قامت بها المنظمة استنادا إلى المعرفة المكتسبة من مئات الشكاوى التي قدمتها منظمة بتسليم إلى جهاز تطبيق القانون العسكري والعشرات من الملفات لشطرة التحقيقات العسكرية وعشرات اللقاءات مع المسؤولين في مجال تطبيق القانون العسكري.

وقالت المنظمة في حينه، إنها ستواصل «توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة والإبلاغ عنها، ولكننا نؤمن بأنه من أجل محاولة تعزيز حماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة المطلوب الآن ليس جهدا آخر لتعزيز تحقيقات فاشلة والتي يعرف محققو الشرطة العسكرية ومحامو النيابة العامة بتبديدها جيدا ـ وإنما إدانة هذا الجهاز وتقديمه كما هو حقا».

**الاغتيالات... وما سبق**

كل من يعرف شراسة عنف عصابات المستوطنين، والدعم المباشر الذي يحصلون عليه من جهات سياسية وحتى من مسؤولين كبار، سيتوصل إلى استنتاج أن الاغتيال السياسي التالي في إسرائيل بات مسألة وقت، فقد كان الاغتيال السياسي الأبرز في السنوات الماضية، اغتيال رئيس الوزراء يتسحاق رابين في خريف العام ١٩٩٥، وسبقه في العام ١٩٨٢ مقتل ناشط السلام إميل غرينتسغافيج، بلقاء قنبلة على مظاهره لحركة "السلام الآن"، ضد الحرب على لبنان في ذلك العام، وفي العام ١٩٦٧ وقعت أول محاولة اغتيال سياسي، للسركتير العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي ماير فلنز، على خلفية خطابه في الكنيست ضد عدوان حزيران واحتلال ١٩٦٧.

ولكن ليس هذا فحسب، بل جرت اعتداءات جسدية ذات دلالة، أبرزها سكب كوب شاي يغلي على النائبة في حينه ياعيل دايدان من حزب "العمل" في العام ١٩٩٧، على يد عنصر ارهابي في البؤرة الاستيطانية في البلدة القديمة منهم جايمع أورون من حزب "ميرتس"، وقبل سنوات ضبطت الشرطة قنبلة عند بيت الكاتب الإسرائيلي زئيف شتيرنهيل، والقضايا الشبيهة عديدة. =وما يرويه أعضاء المنظمات الحقوقية والسلامية هي جرائم بارزة للعيان، وغالبا ما توثقها وسائل الإعلام على مختلف أشكالها، عدا التوثيق الالكتروني، إلا أن هذه العناصر، مثل عناصر عصابات ما يسمى "تدفيع (جبابية) الثمن"، تبقى طليقة، ومن يتم ضبطهم واعتقالهم من بينهم سرعان ما يتم إطلاق سراحهم، وقلة نادرة منهم يتم تقديمها للمحاكم، التي غالبا ما تكون قراراتها أبعد ما يكون عن حجم الجريمة التي ارتكبوها.

كذلك فإن مدير منظمة «الكنسر الصمت» نداف فايمان، تلقى قبل بضعة أشهر محادثات هاتفية تضمنت تهديدا بالقتل، وقتل زوجته وحتى كلبه العائلة. وعرض المتحدث تفاصيل دقيقة لفايمان، كي يثبت له أنه واقع تحت المراقبة، وقال إن رقم هاتفه الشخصي انتشر في مواقع انترنت تابعة لليمين المتطرف، وفي كل مرة كان يبرز فيها نشاط منظمته «لكنسر الصمت»، كانت تتكاثر المحادثات الهاتفية.

وليس هذا فحسب، بل إن فايمان تعرض للاعتداء الجسدي المباشر مرتين في الأشهر الأخيرة. مرة حينما شارك في ندوة في كلية «سابير» الأكاديمية، من عمابة «تسهيل» (الظل)، ومرة ثانية في مكان آخر من أحد الطلاب الجامعيين، وقال إن الشرطة في الحالة الثانية وصلت إلى المكان واعتقلت المعتدي، ولكن التقرير لا يوضح مصير ملف التحقيق ضد المعتدي على فايمان، كما تعرض ناشطون من منظمة «الكنسر الصمت» لاعتداءات وتهديدات، ما جعل المنظمة تستأجر شركة حراسة، لترافق الناشطين في النشاطات العامة التي يشاركون فيها.

وكان رئيس منظمة «حاحامات من أجل حقوق الانسان» أريك أشerman، قد تعرض قبل فترة قصيرة لاعتداء جسدي من أحد المستوطنين في الضفة المحتلة، لاحقا قررت المنظمة اتخاذ اجراءات وقائية صارمة في مكاتبها، اضافة إلى استئجار شركة حراسة كحالة منظمة «لكنسر الصمت»، وقالت المديرة العامة لمنظمة الحاحامات، آيالا ليفني، إنهم في المكاتب لا يفتحون الأبواب من دون معرفة من الطارق.

وقالت مسؤولة الاستيطان في حركة «السلام الآن»، حاجيت عوفران، إن نشيطي حركتها يتجنبون التجوال في المناطق التي فيها خطر على حياتهم، بعد أن تعرضت الحركة مرارا إلى تهديدات واعتداءات متتوعة، وتقول عوفران إنه في السنوات العشر الأخيرة يشعرون في حركتها بتصعيد عدائية المستوطنين لهم، وعدادت عوفران حالات تعرض فيها الناشطون إلى اعتداءات جسدية خطيرة.

وتقول نيطع باتريك، المديرة العامة لمنظمة «يش دين (يوجد قضاء)» التي تقدم مساعدات قضائية للفلسطينيين في الضفة، إنهم يلمسون تغيرات في شكل تعامل موظفي المؤسسات الرسمية، نتيجة للتحريض الذي يقوده سياسيون كبار، وقالت إن قانون الجمعيات الذي أقره الكنيست، سبقته حملة تحريض، جعلت الناشطين الحقوقيين منبذين في كل مكان.

عن ارسال الشكاوى ضد جنود الاحتلال والمستوطنين إلى أجهزة تطبيق القانون، نظرا لعدم جدية التعامل مع هذه الشكاوى، على مدى ٢٥ عاما، وقالت المنظمة إنها اختارت «عدم الاستمرار في المساهمة في الحراك الوهمي في عمل جهاز تطبيق القانون العسكري، ولا نية لها بمواصلة توجيه الشكاوى

نشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في الأيام الأخيرة، تقريرا استند إلى مقابلات مع عدد من الناشطين في أبرز المنظمات الحقوقية والسلامية، ويقول التقرير إن كل هذه المنظمات تنظر إلى التصريحات ضدها على أنها جزء من حملة يوجدها قادة الدولة.

ويقول الراب أريك أشerman من منظمة «حاحامات من أجل حقوق الانسان»: «إنني أرى علاقة مباشرة بين الهجمة على شخصيا في شهر تشرين الأول الماضي، وبين التحريض لسحب شرعية وجودنا، وهذا تابع من أعلى مستوى سياسي (الحكومة ورئيسها) فهذا القانون (قانون الجمعيات) الذي لن يغير شيئا على أرض الواقع، ييث رسائل تجري تطبيقها على أرض الواقع»، بقصد الاعتداءات على ناشطي الجمعيات.

ومن بين المنظمات التي يجري الحديث عنها، منظمة «الكنسر الصمت»، التي أسسها جنود وضباط احتياط في العام ٢٠٠٢، وترصد شهادات جنود الاحتلال عما شاهدهو، وأحيانا ما مارسوه من أوامر فيها تنكيل واضهاد للفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وبالإمكان القول إنها المنظمة الأكثر ملاحقة في هذه الأيام، كذلك الأمر بالنسبة لمركز «بتسليم» الذي يلاحق جرائم الاحتلال ضد الفلسطينيين في الضفة والقدس وقطاع غزة، ومنظمة «حاحامات من أجل حقوق الانسان»، وحركة «السلام الآن» التي يتركز نشاطها أساسا في قضايا الاستيطان، واللجنة الإسرائيلية ضد التعذيب، وجمعية حقوق المواطن الإسرائيلية وغيرها من الجمعيات.

ويقول التقرير إن كل ناشطي الجمعيات الحقوقية يشعرون منذ فترة طويلة بأنهم يواجهون عملية إلغاء شرعية نشاطهم، وأساليب خطيرة، وأن متابعتهم اليومية تحولت إلى عملية ملاحقة واضهاد، ومحاولات تهريب واسكات، ويخض إلى ها، سعي شخصيات سياسية إلى كسب تأييد سياسي في أوساط اليمين من خلال التحريض على هذه الجمعيات، وخاصة شخصيات تطمح إلى خلافة بنيامين نتنياهو في منصبه، كما ورد في تقرير «هآرتس»، وجرى على سبيل المثال ذكر الناشط البارز شاي منوجين، المدير العام للجنة الإسرائيلية ضد التعذيب، وهو أيضا من مؤسسي جمعية «يوجد حد» المناهضة للخدمة العسكرية الإسرائيلية، إذ كان منوجين من أبرز المستهدفين، من حملة منظمة «إم ترستو» (إذا أردتم) اليمينية المتطرفة، التي أطلقتها تحت شعار «المدسوسون»، لملاحقة ناشطي المنظمات الحقوقية.

ويقول منوجين إنه شعر طيلة الوقت بأنه واقع تحت التهديد المباشر، وكان يتلقى مكالمات مسموعة الهوية، وصلت إلى حد التهديدات المباشرة له، وفي الأونة الأخيرة غادر منصبه في منظمة اللجنة ضد التعذيب، ويتركز حاليا في منظمة «يوجد حد»، ومنظمة العفو الدولية «أمنستي».

غضب عارم في صفوف اليمين  
الإسرائيلي على ليبرمان:

«وزير الدفاع تحدى أهم

أصدقاء إسرائيل في العالم»!

ما زال البيان الذي أصدرته وزارة الدفاع الإسرائيلية حول اتفاق الدول الست العظمى مع إيران حول البرنامج النووي الإيراني في نهاية الأسبوع الفائت، وهاجمت فيه أقوالا أدلى بها الرئيس الأميركي باراك أوباما حول إيران وأشار فيها إلى أن إسرائيل تدرك أن إيران ملتزمة بالاتفاق النووي، يثير عاصفة في إسرائيل.

وأبدى العديد من شخصيات اليمين المقربة من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو غضبهم من وزير الدفاع أفغدور ليبرمان واتهموه بالوقوف وراء البيان وبتحدي أهم أصدقاء إسرائيل في العالم.

وكتب كبير المعلقين في موقع «إنرجي» الإلكتروني اليميني أريئيل كهانسا أمس تعليقا قال فيه: يقول المثل: «لا تكن صادقا كن حكيمًا». فمن أي زاوية تقريبا نظرنا إلى هجوم وزارة الدفاع على إدارة باراك أوباما، يمكن تأكيد أن الهجوم لم يكن حكيمًا أبداً. وتابع: في نهاية الأسبوع ادعى أوباما أنه «حتى وزارة الدفاع الإسرائيلية تعتقد أن الاتفاق مع إيران حسن الوضع الأمني في الشرق الأوسط». ورداً على كلام أوباما أصدرت وزارة الدفاع يوم الجمعة بياناً جاء فيه «تعتقد وزارة الدفاع الإسرائيلية أن الاتفاقات قيمة فقط إذا كانت تستند إلى واقع قائم على الأرض، وليست لها قيمة إذا كانت الحقائق على الأرض مخالفة تماما لتلك التي يستند إليها الاتفاق. إن اتفاقات ميونيخ لم تمنع الحرب العالمية الثانية والمهركة، لأن الافتراض الأساسي الذي استندت إليه والقائل بأن ألمانيا النازية يمكن أن تكون شريكة في أي اتفاق كان خطأ، ولأن زعماء العالم آنذاك تجاهلوا التصريحات الواضحة لهتلر ولسائر زعماء ألمانيا النازية، وينطبق هذا أيضاً على إيران التي تصرح بوضوح وعلانية بأن هدفها هو تدمير دولة إسرائيل» بحسب ما ورد في بيان وزارة الدفاع الإسرائيلية.

إن من يعرف إجراءات التحدث بلسان وزارة الدفاع وأسلوب وزير الدفاع أفغدور ليبرمان، لا يمكن أن يختلط عليه الأمر، إذ ليس هناك أدنى شك في أن وزير الدفاع الجديد هو الذي يقف وراء البيان، فاللغة هي لغته والأسلوب أسلوبه، ولأسباب يحتفظ بها لنفسه استخدم ليبرمان من ينطق بلسان وزارة الدفاع وليس الناطق الشخصي بلسانه، لكن من الواضح أن البيان صادر عنه، وإذا لم يكن كذلك فهو يحظى بمباركته. وإذا لم يكن صادرا عنه أو يحظى بمباركته وصدر من دون علمه، فعنى ذلك أن ليبرمان لا يسيطر على الوزارة التي يديرها - وهذه بحد ذاتها أخبار سيئة.

لم يسبق للناطقين بلسان وزارة الدفاع قط أن تطرقوا إلى موضوعات تتعلق بالسياسة الخارجية، فهم يعلنون تعيينات أو بيانات، وليس خطوات استراتيجية. من هنا، فإذا كان ليبرمان يحاول الاختباء وراء ناطق بلسان وزارة الدفاع، فيمكن القول إن المحاولة قد فشلت، لكن خطوة ليبرمان فشلت أيضاً لأسباب أكثر أهمية بكثير. فالوا؛ وفقا لكلام رئيس هيئة الأركان العامة غادي أيزنكوت قبل بضعة أشهر، يوجد في الاتفاق مع إيران مزايا ليست قليلة، وهذا يعني أن أوباما استند إلى موقف علني لقيادة الجيش الإسرائيلي، من المحتمل أن يكون ليبرمان غير موافق على ذلك ويفضّل لو أن أيزنكوت لم يقل ما قاله، لكنه تأخر كثيرا، وما قيل لا يمكن إستعادته.

ثانياً؛ ما هي الفائدة من إعادة إحياء المواجهة مع الأميركيين؟ في السنة الماضية حدث جدل قاس ومرير وانتهى الأمر إلى ما انتهى إليه، وإسرائيل والولايات المتحدة ليستا معنيتين بجولة معارك ثانية. فما هو الهدف من هذا البيان؟

ثالثاً؛ الأسلوب. لنفترض أنه من أجل المجتمع الدولي ومن أجل التاريخ، من المهم أن يوضح ليبرمان أن إسرائيل ما تزال ضد الاتفاق - وهذا موقف مشروع، لكن هناك طريقة للتعبير عن ذلك بلغة أكثر تهديبا ولطفًا. لا شك في أنه بالاتفاق مع إيران تصالح أوباما مع المعتدي، وأجل زمن الوصول إلى القبلة، وعلى الرغم من ذلك، فعندما يكون من يتكلم هو وزير الدفاع الإسرائيلي الذي يختلف في رأيه مع رئيس الولايات المتحدة، فيجب أن يكون أسلوب الكلام أكثر انقباطًا. وهذا يوصلنا إلى النقطة الرابعة وهي نفاذ صير ليبرمان. ويدل بيان يوم الجمعة على أن محاولة ليبرمان ادعاء الصبر الطويل باعث بالفشل الذريع. الأمر الذي يطرح شكوكا كبيرة حول أدائه كمسؤول عن الأمن. وكما ذكرنا، سواء كان ليبرمان أصدر البيان الحاد نتيجة الغضب أو بعد تفكير متأن، فإن النتيجة مقلقة، من المفترض بوزير دفاع إسرائيل أن يقود بلاده في معارك من أعداؤها وليس مع أصدقائها. ومن الغريب والخيف أن تكون من بين خطواته الأولى خطوة تحدي أهم أصدقاء لنا في العالم، هذا بغض النظر عن أنه يتعين على وزير الدفاع أكثر من أي وزير آخر، تعزيز العلاقات مع واشنطن.

وبرأي هذا المعلق، فإن النقطة الخامسة وربما الأهم من جميع النقاط، تتعلق برغبة إسرائيل في إنجاز اتفاق المساعدة من الولايات المتحدة للعقد القادم، لكن ليبرمان في بيانه يوم الجمعة ركل الدلو قبل لحظة من إنجاز الصفقة، وهو فعل ذلك على الرغم من أنه ليس وزيراً للخارجية، وثمة شك في أن تصريحاته تدخل في نطاق صلاحياته. فإين التفكير السليم وأين برودة الأعصاب عندما تكون بواجب ليبيما؟

وختم قائلا: إذا كان أوباما لن يدفع إسرائيل ثمن هذا البيان، فإن هذا يعود إلى أنه ومنذ زمن طويل، يتسامح مع أخطاء زعمائنا.

استمرار جولة المفاوضات الأخيرة حول رزمة المساعدات الأميركية العسكرية الجديدة لإسرائيل

تتواصل في واشنطن المحادثات الثنائية الأميركية - الإسرائيلية بشأن رزمة المساعدات العسكرية التي ستقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل خلال عشر سنوات قادمة تبدأ اعتبارا من نهاية العام ٢٠١٨. وتتواصل جولة المحادثات هذه وسط غموض كثيف يحيط بها وبمجرياتها، سوى تسريبات مختلفة تصدر في كلتا العاصمتين ويبدو أن الكثير منها لا يتعدى كونه تحليلًا إعلاميا مرسوما ومتعمدا. ولم يعلن أي شيء رسمي عن سير المحادثات وما تم التوصل إليه خلالها حتى الآن، كما لم يعلن أي موعد رسمي لإنهاء هذه المحادثات، غير أن صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية كانت قد نشرت في نهاية الأسبوع الماضي أن هذه الجولة الراهنة من المحادثات «ستكون الجولة الأخيرة بين الحكومتين وستنتهي في غضون أيام معدودة»!

من جهتها، أوضحت الحكومة الإسرائيلية أن انتداب

مسؤول أمني رفيع جدا من طرفها، هو القائم بأعمال

رئيس «مجلس الأمن القومي» الإسرائيلي، يعقوب

ناغيل، للسفر إلى واشنطن خصيصا والمشاركة في هذه الجولة من المحادثات مع ممثلي الإدارة الأميركية «يمثل مؤشرا واضحا على رغبة الحكومة ورئيسها، بنيامين نتنياهو، في التوقيع على اتفاق المساعدات العسكرية في أسرع وقت ممكن».

#### معركة سياسية . حزبية داخلية

يشكل موضوع المساعدات الأمنية الأميركية لإسرائيل ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأمنية - العسكرية الإسرائيلية، بما يوفره من إمكانيات تسليحية وتدريبية هائلة للجيش الإسرائيلي، ولهذا، فإن النقاش الداخلي الذي يجري في إسرائيل حوله يدور، في الواقع، حول إحدى المصالح الإسرائيلية الأكثر استراتيجية، لكنه يجري كاية معركة أخرى على الساحة السياسية - الحزبية الداخلية، وخصوصا بين أجنحة اليمين وأحزابه المختلفة!

ففي لقاء عقده مع مراسلين إسرائيليين للشؤون السياسية يوم الأحد الماضي، قال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إن «ثمة خلافات في الرأي بيننا وبين الأميركيين حول استخدام أموال المساعدات لشراء الأسلحة في إسرائيل وأمل أن ينتهي هذا الموضوع خلال الأيام القادمة»، وأضاف نتنياهو: «أمل أننا على وشك الانتهاء من المحادثات والتوصل إلى تفاهات مع الإدارة الأميركية بشأن رزمة المساعدات الأمنية لإسرائيل للسنوات العشر القادمة»، وقال نتنياهو، محاولا الطمأنة: «لن يلحقتنا أي غبن أو إحفاف قياسا بما عرض علينا من قبل»!

لكن المرجح، كما يبدو، أن نتنياهو تعهد الإدلاء بهذا التصريح أمام المراسلين السياسيين، كما غيره من التصريحات الأخرى التي تُنشر في وسائل إعلام إسرائيلية مختلفة تباعا نخلّا عن «مصادر سياسية رسمية عليا» (في إسرائيل) وتفيد، بوجه أساسي، بأن «الحكومتين، الإسرائيلية والأميركية، نجحتا في التيسير على فجوات كثيرة وكبيرة من التي لا تزال تعترض تحقيق الاتفاق بشأن المساعدات الأمنية الأكبر التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين»!

ويرمي نتنياهو ومستشاروه ومقرسوه من هذه التصريحات والتسريبات إلى مواجهة ما يتعرض له رئيس الحكومة الإسرائيلية من انتقادات مختلفة ومتعددة المصادر تُؤكّد، جميعها، على أنه كان بإمكان إسرائيل الحصول على مساعدات أمنية أميركية أكبر بكثير مما ستحصل عليه الآن «لو أنها باشرت هذه المفاوضات قبل توقيع الاتفاق النووي» بين إيران والدول العظمى، بقيادة الولايات المتحدة وشخص رئيسها، باراك أوباما.

وكانت أنباء وتقارير أخرى نُشرت في وسائل إعلام إسرائيلية أشارت إلى أن «أجهزة الأمن الإسرائيلية ستحصل من الولايات المتحدة على مساعدات أمنية تقل بكثير عما كان رئيس الحكومة نتنياهو يخطط لانتزاعها منها»! وقالت هذه الأنباء والتقارير إن مجرد إقدام نتنياهو على إيفاد المسؤول الأمني الرفيع، القائم بأعمال رئيس «مجلس الأمن القومي»، ناغيل، إلى واشنطن «يدل على أن نتنياهو قد فهم بأنه لن ينجح في تحقيق اتفاق أفضل إذا ما تعمد المماطلة وانتظار دخول رئيس جديد إلى البيت الأبيض»!

والمحت هذه الأنباء والتقارير إلى أن «نهج الابتزاز» الذي حاول نتنياهو اعتماده في سياق المحادثات حول رزمة المساعدات الأمنية الأميركية، باستغلاله «الاتفاق النووي الإيراني» والادعاء بأنه (الاتفاق) «يفرض على إسرائيل توظيف موارد أكبر من السابق في الأمن»، وذلك بعدما شنّ هجوما كاسحا غير مبرر - تبين لاحقا إنه غير موضوعي وغير منطقي أيضا - ضد الاتفاق النووي مع إيران، قد يتضح لاحقا أنه (نهج الابتزاز) سبب لإسرائيل أضرارا استراتيجية كبيرة.

#### معركة على أصوات اليمين

#### واسترضاء البيت الأبيض.

وفي هذا السياق، تحديدا، يمكن النظر إلى ما نشر في بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية ابتداء من مساء

الأحد، ثم صباح أمس الاثنين، بشأن الاتهام الذي وجهته «مصادر سياسية رفيعة» (إسرائيلية) إلى وزير الدفاع، أفغدور ليبرمان، بأنه «يعرض اتفاقية المساعدات الأمنية الأميركية لإسرائيل إلى الخطر»! ولا تدع قراءة نص هذا الاتهام وهذا الهجوم ضد ليبرمان أي مجال للشك في حقيقة هذه «المصادر السياسية» و«المسؤولين السياسيين»: رئيس الحكومة، نتنياهو، ومقربوه.

وإضافة إلى كون هذا الهجوم على ليبرمان جزءا من المعركة الحزبية التي يشنها نتنياهو والليكود على أصوات اليمين في إسرائيل، يمكن النظر إليه أيضا بكونه محاولة إسرائيلية «على أعلى المستويات» لاسترضاء الإدارة الأميركية والبيت الأبيض والتخفيف من غضب مسؤوليهم هناك حيال ما صدر عن وزارة الدفاع الإسرائيلية من إساءة مباشرة للرئيس الأميركي، أوباما، وخصوصا في الوقت ذاته الذي تجرى فيه المفاوضات هناك حول رزمة

المساعدات العسكرية الجديدة!

فقد نقل موقع صحيفة «معاريف» على الشبكة («معاريف أونلاين»)، مساء الأحد، أن «مسؤولين سياسيين كبارا في إسرائيل» شنوا هجوما لادعا على وزير الدفاع، ليبرمان، على خلفية الانتقادات الحادة التي كان وجهها للرئيس الأميركي، باراك أوباما. وقال هؤلاء «المسؤولون» إن «ردّ وزير الدفاع يدل على قصور في قدرة تحكيم الرأي لدى شخص لا يفهم أنه لا يمكنه التصرف وإدارة شؤون الدولة بعذه الطريقة الارتجالية»!

ونقل الموقع ذاته ما كانت أوردته القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، مساء اليوم نفسه، عن «مصادر سياسية رفيعة» قولها إن ليبرمان «يتصرف بطفولية ويعرض للخطر اتفاق المساعدات الأمنية الذي أجريت حوله مفاوضات جدية وعديدة»!

يذكر أن الرئيس الأميركي، باراك أوباما، كان قد صرح في نهاية الأسبوع الماضي بأنه «في إسرائيل، أيضا، أصبحوا يفهمون اليوم أن الاتفاق النووي مع إيران مجد ويؤدي مهمته». وأضاف: «حتى إسرائيل، المعارضة الأشد للاتفاق، تعترف اليوم بأنه مفيد». وقال أوباما، في مؤتمر صحافي عقده في مقر وزارة الدفاع الأميركية (البيتاغون) إن «الجيش الإسرائيلي وأجهزة المخابرات الإسرائيلية توصلوا إلى الاستنتاج بأن الاتفاق النووي مع إيران غير الوضع في إيران تماما ونجح في القضاء على البرنامج النووي الإيراني وزاد الفترة الزمنية المطلوبة لطهران من أجل إنتاج مواد للسلاح النووي».

وردًا على تصريحات أوباما هذه، أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية بيانًا خاصا ساوت فيه بين الاتفاق النووي مع إيران وبين اتفاقيات ميونيخ مع النازيين! وقال البيان: «اتفاقيات ميونيخ لم تمنع نشوب الحرب العالمية الثانية ولا وقوع الهولوكوست، وذلك لأن الفرضية الأساس فيها . أن ألمانيا النازية يمكن أن تكون شريكا في اتفاق ما . كانت فرضية خاطئة ولأن قادة العالم آنذاك تجاهلوا الأقوال الصريحة التي صدرت عن هتلر وقادة ألمانيا النازية الآخرين»!

وأضاف بيان وزارة الدفاع الإسرائيلية: «هذا الحديث ينطبق على إيران أيضا، والتي تعلن صراحة وعلى الملا أن هدفها هو إبادة دولة إسرائيل والتي قال تقرير وزارة الخارجية الأميركية الذي نشره هذه السنة أنها تحتل المرتبة الأولى في تمويل الإرهاب

العالمي»!

وختم البيان بالقول: «ولهذا، تدرك الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، كما يدرك شعب إسرائيل كله وشعوب أخرى عديدة في العالم، أن الاتفاقيات من النوع الذي تم التوقيع عليه بين الدول العظمى وإيران ليست مفيدة، وإنما هي تضر فقط بالمعركة التي ينبغي شنها بلا هوادة ضد دولة إرهاب مثل إيران»!

وفور صدور بيان وزارة الدفاع هذا، في أواخر الأسبوع الماضي، أعلن رئيس الحكومة، نتنياهو، اتصاله منه ورفضه له ووجه رسالة إلى السفير الأميركي في إسرائيل، دان شابيرو، قال فيها إن «بيان وزارة الدفاع صدر بدون علمي ولا يعبر عن رأبي». وقبل ذلك، صدر تصريح عن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية جاء فيه إن «موقف إسرائيل في مسألة الاتفاق النووي مع إيران لا يزال كما كان، لكن رئيس الحكومة يؤمن بشدة بأن ليس ثمة لإسرائيل حليف أقوى وأهم من الولايات المتحدة»!

#### من خطاب نتنياهو إلى رسالة

#### أعضاء مجلس الشيوخ

من المعروف أن المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل تتجدد، بصورة أوتوماتيكية تقريبا، مرة كل عشر سنوات وتسري لمدة عقد كامل. لكن المفاوضات على رزمة المساعدات الجديدة، التي ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من العام ٢٠١٨، كانت مختلفة تماما هذه المرة؛ فخلال معركته من أجل التوصل إلى الاتفاق النووي مع إيران، تعهد الرئيس الأميركي باراك أوباما لأعضاء من الحزب الديمقراطي في الكونغرس الأميركي بمكافآتهم على تصويتهم دعما للاتفاق وذلك «بتعويض إسرائيل عن أي منس قد يطال أمنها».

لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، قرر السفر إلى واشنطن وإلقاء خطاب أمام الكونغرس الأميركي لاتقاع أعضائه بمدى خطورة الاتفاق المزمع توقيعه وبضرورة معارضته والتصويت ضده. وقد فعل ذلك نتنياهو ذلك «من وراء ظهر» أوباما، ثم شنّ هجوما لادعا على سياسته وسياسة إدارته في خطابه أمام الكونغرس، وهو ما أثار غضبا شديدا لدى البيت البيض والرئيس أوباما وعمق هوة الشرخ في العلاقات بين الزعيمين وحكومتيهما.

وخلال المفاوضات التي بدأت بين البلدين، منذ الصام الماضي، حول رزمة المساعدات العسكرية الجديدة، تم الاتفاق على أن تشمل الرزمة الجديدة جميع الهبات الخاصة التي كان الكونغرس الأميركي قد صادق على تقديمها لإسرائيل لتمويل مشروع صاروخي إسرائيلي جديد. وفي الإجمال، بلغ حجم رزمة المساعدات الجديدة ٣.٥7 مليار دولار لكل سنة من السنوات العشر القادمة.

لكن نتنياهو ادعى، في أكثر من مناسبة علنية، بأنه سينجح في الحصول على أكثر من هذا المبلغ، محمداً هدف ؛ مليارات دولار «على الأقل» للسنة الواحدة، أي ما مجموعه ٤٠ مليار دولار للسنوات العشر التالية. وعلى الرغم من تأكيدات الإدارة الأميركية الحالية المتكررة بأن «هذا لن يحصل»، فضّل نتنياهو جرعة المفاوضات ظنا منه بأن انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة ستضطر أوباما إلى التراجع تلافيا لخسارة الصوت اليهودي المؤيد لمرشحة حزبه (هيلاري كلينتون) مقابل مرشح الحزب الجمهوري

استمرار جولة المفاوضات الأخيرة حول رزمة المساعدات الأميركية العسكرية الجديدة لإسرائيل

# نتنياهو يستعد لجني ثمار «حربه البطولية» ضد الاتفاق النووي مع إيران - زيادة مبلغ المساعدات لعقد قادم وزيادة حصته من أصوات اليمين!



نتنياهو، زمن «الحصاد» من أميركا.

(دونالد ترامب).

وقبل نحو ثلاثة أشهر، في نيسان الأخير، بلغت ذروة أخرى حين بادرت الأولى إلى تجنيد رسالة وقع عليها ٨٣ عضوا في مجلس الشيوخ الأميركي (من أصل ١٠٠ عضو) تدعو إلى رفع المساعدات العسكرية لإسرائيل بحجة «تزايد التحديات الأمنية التي تواجهها». ولم يستطع البيت الأبيض المرور من الكرام على هذه الرسالة فأعلن رفضه العلني المطلق لها، مما أفهم ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بأن المبادرة إلى هذه الرسالة مثلت تجاوزا كبيرا فنقل إلى البيت الأبيض رسالة - كشفت عنها صحيفة «يديعوت أchronوت» - ادعى فيها بأن «الرسالة لم تكن بمبادرتنا ولا بموافقتنا»!

لكن البيت الأبيض رد على هذه الرسالة وعلى «توضيحات» ديوان نتنياهو بمطالبة إسرائيل بالتعهد، في إطار الاتفاق الجديد بشأن رزمة المساعدات، بأن لا تطلب مساعدات إضافية خلال السنوات العشر التالية، غير تلك التي يتم إقرارها في إطار الاتفاق. وقد أصدر نتنياهو تعليماته إلى المفاوضين الإسرائيليين بمعارضة هذا الشرط وعدم القبول به، غير أن البيت الأبيض أصر على ذلك، كما طلب البيت الأبيض، أيضا، رصد كل مبالغ المساعدات الأميركية لاملاك أسلحة ومنظومات أمنية مختلفة من الولايات المتحدة نفسها، وذلك بإلغاء البند الثابت في الاتفاق حول هذه المساعدات والذي يقضي بإتاحة المجال أمام إسرائيل لاستغلال ٢٦.٣٪ من أموال المساعدات العسكرية لامتلاك أسلحة من الصناعات العسكرية الإسرائيلية وليس من الولايات المتحدة. وهو ما اعتبرته إسرائيل حكماً إعداماً «للصناعات العسكرية الإسرائيلية. ويشكل هذا الموضوع نقطة الخلف المركزية والأساسية بين الطرفين في جولة المفاوضات الجارية الآن في واشنطن.

وتتمحور نقطة خلاف أخرى بين الجانبين حول رغبة واشنطن في إلغاء البند الذي يتيح لإسرائيل رصد ٤٠٠ مليون دولار من أموال المساعدات لشراء وقود للأغراض العسكرية، إضافة إلى مسألة حجم الاستثمار الأميركي في مشروع الدفاعات الجوية الإسرائيلي.

وخلاصة القول، إن التوقيع على اتفاقية المساعدات الأميركية العسكرية لإسرائيل للسنوات العشر القادمة ابتداء من نهاية ٢٠١٨ سيتم إنجازه خلال الأيام القريبة، بالتأكيد، وتشير مختلف التسريبات والتقديرات إلى أن المبلغ الذي ستمنحه واشنطن لإسرائيل طبقا لهذا الاتفاق سيتراوح بين ٣.٥7 مليار و٣.٦ مليار دولار في السنة، أي ما مجموعه نحو ٣٥ مليار دولار في عشر سنوات، وهو ما يشكل زيادة بنحو ٤٠٠ مليون دولار في السنة عما كانت عليه المساعدات في الرزمة الحالية التي تنتهي بانتهاه العام ٢٠١٨.

وبالتوقيع على هذه الاتفاقية تنتهي، عمليا، «الحرب البطولية» التي خاضها نتنياهو ضد الاتفاق النووي بين إيران والدول العظمى بقيادة الولايات المتحدة ووجني نتنياهو ثمارها المرجوة: زيادة المساعدات الأميركية للسنوات العشر القادمة وزيادة حصته (والليكود) من أصوات اليمين الإسرائيلي.

[س. سلامة]

## موجز اقتصادي

## تأجيل تطبيق قانون يوم التعليم الطويل ٢٥ عاما

يتضمن مشروع قانون التسويات، المرافق لمشروع الموازنة الإسرائيلية العامة، طلبا للحكومة بتأجيل تطبيق يوم التعليم الطويل لخمس سنوات اضافية، ابتداء من العام ٢٠١٨، بعد أن تم تأجيله حتى الآن لمدة ٢٥ عاما. وقد أقر هذا القانون لأول مرة في فترة حكومة بنيامين نتنياهو بمبادرة أعضاء كنيست، بهدف مساعدة بلدات وأحياء الفقر على وجه التحديد، لتكون المدرسة مقرا يحضن الأطفال والفتيان لفترات أطول، مع برامج مدرسية وبرامج لا منهجية، وأخرى ترفيهية، ويضمن ذلك ضمان وجبة طعام ساخنة، لهذه الشريحة السكانية، التي بغالبيتها، خاصة الأطفال، هي من العرب.

وقانون التسويات، هو قانون بدأت إسرائيل العمل فيه منذ العام ١٩٨٥، ويرافق مشروع الموازنة العامة، ويتضمن سلسلة قرارات وقوانين تريدها الحكومة، لضمان تطبيق الموازنة العامة كما هي، ويضمن ذلك يتم تجميد تفعيل قوانين ذات كلفة مالية عالية، وتطبيق إجراءات تنظيمية ذات شأن، وتعرض على هذا النمط المسمى "قانون التسويات" جهات

وأحزاب ذات أجندة اجتماعية، وحتى أن المحكمة الإسرائيلية انتقدت هذا النمط، إلا أن كل الحكومات في السنوات الثلاثين الأخيرة تمسكت بهذا القانون، الذي يتم تحديثه مع كل مشروع موازنة.

وقد بدأ الحديث عن مشروع يوم تعليم طويل في العام ١٩٩٠، بعد توصية لجنة خاصة، أصدرت توصياتها الرسمية في العام ١٩٩٥.

وأقر الكنيست القانون في العام ١٩٩٧، ولكن في نفس الوقت اشترطت حكومة بنيامين نتنياهو الأولى، أن يبدأ تطبيق القانون في العام ٢٠١١، نظرا لملكته العالية، حسب ادعاء الحكومة.

لكن في العام ٢٠١١، جرى تأجيل تطبيق القانون تبعا من عام إلى آخر، وفي العام ٢٠١٠ أقر التأجيل لخمس سنوات، إلا أن في الميزانية للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، تطلب الحكومة تأجيل التطبيق إلى العام ٢٠٢٢.

## ٤٠ ألف بيت ينقص اليهود في إسرائيل!

قال تقرير جديد لبنك إسرائيل المركزي إن النقص في البيوت في إسرائيل يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف بيت.

البحث الذي أجري في بنك إسرائيل، إن تقديرات النقص تركزت على حجم طلب الجمهور، وهذا أقل بكثير من التقديرات القائمة حاليا والتي تتحدث عن ضعف تقديرات البنك، لأن التقديرات الأكبر تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع العربي في إسرائيل، الذي لا توجد فيه مشاريع سكنية عامة، باستثناء مدينة الناصرة، ولربما مدينتين أو ثلاث على الأكثر.

يتبين مما نشر في الصحافة الاقتصادية، أن بنك إسرائيل تجاهل كلياً احتياجات المجتمع العربي، الذي يعاني من ضائقة سكنية خطيرة جدا، تدفع بالآلاف العائلات للبناء اضطرارا على اراضيها الخاصة، خارج مسطحات البناء في البلدات العربية، إذ أن الحكومة ترفض عمليا توسيع مناطق نفوذ البلدات العربية، ويكلمت ادق، استرجاع مساحات من الأراضي المصادرة، ووفق تقديرات عملية، فإن في المجتمع العربي حوالي ٥٠ ألف بيت تم بناؤها من دون تراخيص وهي مهددة بالهدم، وأيضا وفق التقديرات، فإن ٩٥٪ من هذه البيوت، بنيت على أراضي أصحابها.

وفحص البحث القدرة على شراء البيوت، التي تواصل ارتفاعها منذ عدة سنوات، على الرغم من تراجع التضخم في السنوات الثلاث الأخيرة، ففي العام ٢٠٠٨، كان معدل سعر البيت يوازي مداخل العائلة في ٦٦ شهرا (خمس سنوات ونصف السنة)، ليرتفع المعدل في العام ٢٠١٤ إلى مداخل العائلة في سبع سنوات وثلاث السنة، بمعنى ٨٨ شهرا. والقصد بمداخل العائلة هو رواتب الزوجين.

كما بين البحث أن إيجار البيوت كان يشكل في العام ٢٠٠٨، ما يعادل ٢٠٪ من مدخل العائلة، ليرتفع إلى ٢٥٪ في العام ٢٠١٤.

## كحلول يعترض على الكازينو ويقيد المراهنات الرسمية

أعد وزير المالية موشيه كحلون مع وزارة المالية ورقة تتضمن فرض قيود عديدة على سوق المراهنات الرسمية، وطلب رفع الضريبة على أرباح الفائزين، في حين واصل التأكيد على اعترافه بإقامة كازينو في إسرائيل.

وبحسب ما ورد في وسائل الإعلام الاقتصادية، فإن كحلون يريد رفع الضريبة على أرباح المراهنات الرسمية من ٣٠٪ إلى ٣٥٪. كما يريد تخفيض حاد الحد الأدنى لفرض الضريبة، من ٥٠ ألف شيكل اليوم (أقل من ١٣ ألف دولار) إلى ٥ آلاف شيكل (أقل من ١٣٠٠ دولار)، كذلك سيطلب كحلون من شركة المراهنات الرسمية، التابعة لاتحاد المجالس البلدية والقروية (مركز الحكم المحلي)، وقف العمل في آلاف المراهنات الإلكترونية، التي هي عمليا تجسد الكازينو، ولكن بأساليب أخرى. كما يريد كحلون منع المراهنات على سباق الخيول.

وسيمنع كحلون تشغيل شخصيات مشهورة من فنانين ورياضيين وغيرهم، في الحملات الدعائية للتشجيع على المراهنات على أشكالها المختلفة.

ووجد كحلون في السياق ذاته اعتراضه على إقامة كازينو في إسرائيل، وقال إنه طالما هو وزير للمالية فلن يكون كازينو في إسرائيل.

وقد أعلن كحلون رسميا باسم حزبه "كولانو" (١٠ نواب)، في شهر حزيران، رفضه لمشروع قانون سعى له وزير السياحة ياريف ليفين (الليكود) يسمح بإقامة كازينو في إسرائيل ضمن مواصفاتها معينة، وكما يبدو في مدينة إيلات الواقعة على خليج العقبة، ويضم كحلون بذلك إلى موقف الأحزاب الدينية، وأيضا لكتل في المعارضة، خلافا لموقف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المتحمس جدا لإقامة كازينو، بزعم أن هذا يشجع السياة إلى إيلات.

إعداد: بروهوم جرابسي

## انخفاض صادرات البضائع الإسرائيلية خلال الربع الثاني من ٢٠١٦ بنسبة ١٣٪

\*صادرات التقنية العالية والأدوية انخفضت في الفترة ذاتها بنسبة ١١٪ \*الارتفاع المتواصل في صادرات الخدمات يسد الفجوة مع الاستيراد ويجعل الميزان التجاري فائضا \*وزير المالية يطلب تخفيضا حادا في ضرائب شركات التقنية العالية الكبرى\*



شركة «انتل» في كريات غات.

المختصة، فإن الخزينة الإسرائيلية ستعوض هذه الخسارة بما يزيد عنها، من خلال جذب الاستثمارات العالمية إلى قطاع التقنيات العالية، إذ أن إسرائيل تتنبه إلى أن منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، تستعد لإجراءات واسعة النطاق لوضع حد لظاهرة التهرب من دفع الضرائب من خلال تسجيل الشركات في مناطق في العالم، مثل "الجزر العذراء" وغيرها. وبحسب إسرائيل، فإن المستثمرين المسجلين في تلك المناطق سيخشون عن أماكن أخرى في العالم، وإن انخفاض الضرائب سيشجعهم على الاستثمار في إسرائيل.

وتتضمن التوصيات أن تكون ضريبة الأرباح على الشركات التي يبلغ إجمالي مداخيلها (ليس فقط الأرباح) من ١٠ مليارات شيكل وما فوق (٢٦ مليار دولار) بنسبة ٦٪، في حين أن الشركات التي يصل إجمالي مداخيلها أقل من ٢٦ مليار دولار، بنسبة ١٢٪، وحتى أن لم يتم تحديد الحد الأدنى في حين أن نسبة الضرائب على الشركات ككل القائمة حاليا ٢٥٪.

وحسب وزارة المالية، فإن هذا التخفيض سيؤدي إلى تراجع مداخل الضرائب سنويا بقيمة ٢٠٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٥٢ مليون دولار، إلا أنه حسب اللجنة

قال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن إجمالي صادرات البضائع في الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٦، تراجع بنسبة ١٣٪ بمعدل سنوي، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٥، في حين شهدت صادرات قطاعي التقنية العالية والأدوية معا في الفترة ذاتها تراجعا بنسبة ١٣٪، وفي الحالتين يبقى التراجع أقل مما كان عليه في الربع الأول من هذا العام، في المقابل فإن وزير المالية موشيه كحلون تبنى توصيات لجنة خاصة، تتضمن إجراء تخفيض حاد على ضرائب مداخل التقنية العالية بهدف جذب المستثمرين.

وقال تقرير المكتب إنه على الرغم من التراجع الحاصل في صادرات البضائع بنسبة ١٣٪ إلا أنه يبقى أقل بكثير من التراجع الحاصل في الربع الأول من هذا العام بنسبة ١٩٪، ويقول التقرير إن التراجع في الصادرات تحول إلى ظاهرة قائمة في الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، إلا أن الارتفاع الحاد في صادرات الخدمات يجعل إجمالي الصادرات أعلى من إجمالي الاستيراد، ويبقى الفائض التجاري لصالح الصادرات. يشير التقرير إلى أن إجمالي صادرات التقنية العالية والأدوية سجل في الربع الثاني انخفاضا بنسبة ١١٪ بمعدل سنوي، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وعلى الرغم من هذه النسبة إلا أن التقرير رأى أنها أفضل من نسبة التراجع الحاد الذي وقع في الربع الأول من هذا العام، بنسبة ٣٦٪، وأكثر من هذا، فإن تقرير المكتب رأى أن التراجع في صادرات هذا القطاع بالذات في الربع الثاني ليس ثابتا، بل فيه مؤشرات ايجابية، لأن التراجع الأساس نابع من توقف إنتاج شركة "انتل" بفعل استبدال ماكنات مصنعها في بلدة "كريات جات" في الجنوب، فقد أدى استبدال ماكنات إلى تراجع صادرات الجزيئات الإلكترونية بنسبة ٦١٪ في الربع الثاني من هذا العام، ما يعني أن التراجع هو مرحلي.

وفي المقابل رأى التقرير مؤشرات ايجابية في التجارة الخارجية، إضافة إلى الارتفاع المتواصل في صادرات الخدمات، فإن استيراد المواد الخام إلى إسرائيل ارتفع في الربع الثاني بنسبة ٦٪ بمعدل سنوي، وهذا استمرار لارتفاع بنسبة ٣٪ في الربع الأول من هذا العام، كما يعني أن مصانع الإنتاج تواجه طلبا متزايدا على بضائعها. كذلك تبين من التقرير أن هناك ارتفاعا حادا في الاستيراد الاستثنائي، مثل ماكنات إنتاج بنسبة ٤٨٪ بمعدل سنوي، ووسائل نقل بضائع، بعد فترة ليست قليلة من تراجع استيراد وسائل النقل، إذ ارتفع هذا الاستيراد بنسبة ٣٥٪ من دون احتساب السفن والطائرات.

## خفض ضرائب للصاعين

في المقابل أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية أن وزيرها موشيه كحلون تبنى توصيات لجنة خاصة، لفحص وضعية الاستثمارات في قطاع التقنية العالية، الذي يعد ركنا أساسيا في الاقتصاد الإسرائيلي في العقود الثلاثة الأخيرة. ومن أبرز هذه التوصيات إجراء تخفيض حاد جدا على الضرائب المفروضة على المصانع الكبرى أساسا، ومن ثم المصانع ذات الحجم المتوسط.

## ارتفاع متواصل في حوادث الطرق للعام الرابع على التوالي!

\*برغم ذلك ميزانية الأمان على الطرق انخفضت من ٥٧ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٣٣٫٥ مليون دولار في العام ٢٠١٥

\*ثلث قتلى حوادث الطرق من العرب الذي يشكلون ١٨٪ من السكان\*

أول شارع يدفع مستخدموه أجرا، ويمتد على طول ١٢٠ كيلومترا، من مداخل منطقة حيفا شمالا، وحتى جنوب منطقة بئر السبع جنوبا، ويجري العمل على إطلته أكثر، في حين شهد الشارع عدة عمليات توسيع، من مسارين في البداية، إلى ثلاثة مسارات في مقطعته الأكبر، وأربعة مسارات في المنطقة المقابلة لمنطقة تل أبيب الكبرى. ورغم هذا فإن الشارع يشهد في ساعات الصباح وبعد الظهر اختناقات مرورية حادة، تلغي الهدف الذي أقيم لأجله، وهو ربط المناطق البعيدة مع مركز البلاد، لتشجيع توزيع السكان وابعادها قدر الإمكان عن السكن في المنطقة الوسطى.

كذلك فإن الاكتظاظ ناجم عن الارتفاع الحاد في شراء السيارات الجديدة في السنوات الأخيرة، التي كل سنة منها سجلت ذروة، ولكن الأكبر من حيث النسبة سيتم تسجيلها كما يبدو في السنة الجارية، إذ تم بيع ١٦٧ ألف سيارة جديدة في الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية، وهذا يعد زيادة بنسبة ١٦٪ عن السنة الماضية ٢٠١٥، التي بيع في النصف الأول منها ١٤٤ ألف سيارة، وفي السنة كلها ٢٥٥ ألف سيارة، وقد لوحظ الارتفاع الحاد في بيع السيارات الجديدة منذ بدء السنة الجارية، إذ سجل الربع الأول منها ذروة ببيع ٩٠ ألف سيارة، بزيادة بنسبة ١٠٪ عن الربع الأول من السنة الماضية، ولكن شهر نيسان رفع الزيادة في الثلث الأول بنسبة ١٦٪، ويعزو محللون الارتفاع لحاد في بيع السيارات الجديدة، إلى اتجاه الجمهور لشراء السيارات الصغيرة، وأيضا للمنافسة الحادة بين شركات قروض السيارات، وتنوع القروض التي تعد سهلة نوعا ما بالنسبة إلى الشرائح الوسطى وما فوق.

وبموجب التقارير الدورية التي تصدر تباعا، على مدى السنين، فإن النسبة الأعلى للقتلى في حوادث الطرق نجدها لدى العرب، ففي حين أنهم يسجلون نسبة تكل ١٨٪ من إجمالي السكان، إلا أن نسبتهم بين القتل والحوادث الخطيرة تتراوح ما بين ٣٢٪ وحتى ٣٥٪ في بعض السنوات، وهذا ناجم عن سلسلة من الأسباب التي اعترفت ببعضها الجهات الرسمية ذات العلاقة، ومن أبرزها سوء البنى التحتية في البلدات العربية وفي الشوارع المؤدية لها مباشرة، وبضمنها مفارق تقع على شوارع خطيرة تؤدي إلى تلك البلدات، رغم أنه في السنوات الأخيرة هناك تحسن، وتقليل حجم الشوارع والمفارق الخطرة، ولكن ليس بالمستوى المطلوب، كذلك من أبرز الأسباب، هو حقيقة أن ٧٠٪ وأكثر من القرون العاملة العربية تضطر لمغادرة بلداتها يوميا إلى أماكن العمل، ونسبة الأعمال المسهقة مرتفعة، وهؤلاء العمال يتحركون في ساعات الصباح الباكر، ويعودون في المساء بعد يوم عمل مرهق، ويضاف إلى هذا أن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، تضطر غالبية الجمهور العربي لاستخدام سيارات مستعملة، ذات مستوى صيانة أقل، ما يزيد من المخاطر، وهذا يعني أن الأسباب المركزية تعود في جوهرها إلى سياسة التمييز العنصري ضد العرب، من حيث ميزانيات البنى التحتية، والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، والحرام من مناطق عمل في البلدات العربية.

وتشير تقارير إلى أن الاكتظاظ في الشوارع يتزايد باستمرار، وبشكل خاص في وسط البلاد، وأن البنى التحتية ليست جاهزة لاستيعاب أعداد السيارات المتزايدة، والنموذج الأكبر على ذلك، هو ما يسمى "شارع عابر إسرائيل"، أو "شارع رقم ٦"، وهو

بين تقرير جديد لقسم الأبحاث في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) صدر في الأسبوع الأخير من الدورة الصيفية التي انتهت في مطلع الشهر الجاري، أن أعداد القتلى في حوادث الطرق تشهد ارتفاعا متواصلا منذ العام ٢٠١٢، بعد أن تراجع أعداد القتلى باستمرار منذ العام ٢٠٠٢، وحتى العام ٢٠١٢، وبموجب التقرير، فإن عدد القتلى في العام الماضي بلغ ٣٥٦ قتيلًا، وهذه زيادة بنسبة ١٢٪ عما كان في العام ٢٠١٤، وكان عدد القتلى في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري ٢١٣ قتيلًا، مقارنة ب ٢١١ قتيلًا في نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٥.

وأظهر التقرير الأهمال الحاد للحكومات المتعاقبة، خاصة حكومات بنيامين نتنياهو الثلاث الأخيرة، فمثلا، كانت ميزانية السلطة الوطنية للأمان على الطرق في العام ٢٠٠٨، حوالي ٢٢٠ مليون شيكل، ما يعادل ٥٧ مليون دولار، وقد انخفضت الميزانية بشكل متواصل لتصل إلى ١٩٩ مليون شيكل في العام الماضي ٢٠١٥، وهو ما يعادل ٣٣٫٥ مليون دولار، رغم أن المنطق يستوجب رفع الميزانية باستمرار. كما تبين في التقرير أنه في حين أن في العام ٢٠١٠ كان لدى شرطة المرور ٣٠٨ سيارات لاستخدامها في المرافق الخارجية بين التجمعات السكانية، فقد انخفض العدد تدريجيا حتى العام الماضي ٢٠١٥ ليصل إلى ١١٢ سيارة، بينما يوجد لدى الحكومة قرار برفع عدد السيارات إلى ٤٥٠ سيارة، ولكن القرار بقي مجمدا حتى الآن. ويستدل من بحث اللجنة الاقتصاد البرلمانية، أن إجمالي خسائر الاقتصاد الإسرائيلي سنويا من حوادث الطرق يصل إلى ١٥ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٣٫٩ مليار دولار سنويا.

## انسوا إمكان وجود وسائل إعلام رسمية خالية من توجهات سياسية!

بقلم: نسلي بيرتس

## تعريف:

ثار من جديد، في الأيام الأخيرة، الجدل حول سعي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للسلطة الكاملة على وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية التي تشارك فيها استمارات، من خلال إجراءات تعطي الحكومة، وبالذات شخصه، نفوذا أقوى في التدخل في تفاصيل البث، من طريق التوظيفات والأنظمة. وحاول نتنياهو في الأيام الأخيرة تأجيل بدء عمل الشركة الحكومية الجديدة، التي ستتولى المسؤولية عن سلطة البث العام (إذاعة وتلفزيون)، بدلا من سلطة البث القائمة، وسط تقديرات تؤكد أن نتنياهو ليس متراحا شخصيا من التعيينات في الشركة الجديدة، ما أثار ضجة كبيرة واعتراضات من شركائه في الائتلاف الحاكم، وخاصة وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، ووزير المالية موشيه كحلون، ويليقي الكاتب سامي بيرتس هنا المزيد من الضوء على جوانب هذه القضية.

ينشر الشركة الحكومية هذه تقريبا يوميا، في الأسابيع الأخيرة، بلاغا في صفحاتها على شبكة "تويتر" إن استيعابها صحافيين جدد من سلطة البث القائمة، وصحافيين يعملون في مواقع الانترنت، وقد عرضتهم الواحد تلو الآخر، من أجل كشف المشروع الإعلامي الجديد، حتى خلقت تشوقا لرؤية البث الإعلامي العام الجديد. إلا أن هذا التشوق والوعود بما هو جديد لن يكون، فزئيس الوزراء بنيامين

مستقلا، وخاليا من التأثيرات السياسية.

إن تزامن ذلك مع استدعاء ضابط إذاعة الجيش الإسرائيلي يارون ديكل لمحادثات استيضاح لدى وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان، في أعقاب بث برنامج عن قضاة محمود درويش، هو رسالة من ذات فصيل الرسالة التي سمعناها، استقلالية، وحرية صحافية، هما أمر لطيف، ولكن كي لا تختلط بعيك الأمور، فلنأخذ نحن (السياسيين) نسيطر على البث العام، ولم تكن بحاجة للوصلو حتى هنا، من أجل معرفة هذا، فمذ اللحظة التي عين فيها نتنياهو نفسه ووزيرا للإعلام، وأدخل في الاتفاقيات الائتلافية لحكومته الحالية بندا يمنع أعضاء الائتلاف من الاعتراض على مبادراته في سوق الإعلام، فقد كان واضحا أن لديه خطة، وأجندة خاصة به.

إن تحركات نتنياهو عرضته لانتقادات في حكومته، بدءا من وزراء في حزبه، ثم وزراء من الكتل الأخرى، ومنهم وزير التربية والتعليم، ورئيس تحالف البيت اليهودي نفتالي بينيت، الذي فهم أن نتنياهو يتجه للسيطرة على وسيلة إعلام أخرى، وقال بينيت إنه فحص ووجد في الشركة الكثير من الأشخاص العاملين من اليمين، وأيضا الكثير من اليسار، وهذا يعني أن هناك من يفحص الهوية السياسية للعاملين هناك، وإذا كان هناك من هو بحاجة لإثبات أن شركة كهذه لا يمكنها أن تكون خالية من التأثيرات السياسية كليا، فما هو الأليات لديه.

إن من خرج من هذه القضية مصابا، كان رئيس اتحاد النقابات نيسانكورين، فالشركة ستبدأ العمل في مطلع العام المقبل، لأنه أراد تأجيل عمل الشركة كي يؤجل انتهاء عمل العاملين الحاليين في سلطة البث، ويقولون في وزارة المالية، التي اعترض وزيرها موشيه كحلون على تأجيل بدء عمل الشركة، إن نيسانكورين تحالف مع نتنياهو لخرق اتفاقية قائمة، وإذا تمسك بموقفه فإنه سيضرب في احتمالات اتفاقيات مستقبلية مع وزارة المالية.

إن سيطرة نتنياهو على وسائل الإعلام تهدف إلى توطيد قوته في وسائل الإعلام، في مواجهة المعارضة، ولكن أيضا في مواجهة المعارضة الداخلية له في الحكومة، التي تقلقه بدرجة لا أقل ولربما أكثر.

(ترجمة يتصرف عن "ذي ماركر")

# الحريديم انتصروا في معركة الحفاظ على انغلاق مجتمعاتهم!

**«الحكومة الإسرائيلية الحالية تلغي كافة القوانين والإجراءات التي أقرتها حكومة نتنياهوو السابقة بهدف خفي هو تفكيك مجتمع المتدينين المتزمتين (الحريديم) من الداخل»؛ إلغاء ضمني للتجنيد الإلزامي لشبان الحريديم قبل دخوله إلى حيز التنفيذ**  
**؛إعادة ميزاتالتعليم للحريديم من دون شرط تعليم المواضيع الأساسية»؛اليمن المتشدد أيقن عدم قدرته على ضمان ثبات حكمه من دون الحريديم؛انتصار الحريديم "بهدهو" يؤجل انفجار الأزمة بينهم وبين الصهيونية العلمانية»**



الحريديم، صدام مع الدولة.

وقد سنّت حكومة نتنياهوو السابقة، بمسار تشريعي سريع نسبيا، قانونا يفرض الخدمة العسكرية على شبان الحريديم، ولكن تدريجيا حتى العالم ٢٠٢٠. ومسألة التدرّج جاءت بالذات من نتنياهو وليكود، في محاولة للتخفيف من حدة مطلب كتلة "يوجد مستقبل" العلمانية، ومن كتلة تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، التي يسيطر عليها التيار الديني الصهيوني. وأراد نتنياهو وحزبه من التدرّج، إبقاء الباب مفتوحا للتراجع عن القانون، في حال احتاج الحريديم في حكومته، وهذا بالفعل ما حصل في الحكومة الحالية، التي سارعت إلى سنن قانون يلغي عمليا القانون السابق، ويعيد الإعفاء للحريديم.

وهذه القضية خلقت أجواء مشحونة تظهر لأول مرة بهذه الحدة بين الحريديم والتيار الديني الصهيوني، إلا أن قادة التيار الديني الصهيوني استوعبوا لاحقا الأزمة، ورفضوا الدخول بمسار صدامي مع "الحريديم" ودعوا بقوة مسألة التدرّج.

قبل أيام قليلة أعلن الجيش الإسرائيلي أنه نجح في الأونة الأخيرة في ضبط ٤ آلاف شاب، كانوا قد أبلغوا الجيش أنهم من طلاب المعاهد الدينية التابعة للحريديم، كي يسري عليهم الاعفاء من الخدمة العسكرية، إلا أن أجهزة الرقابة ضبطتهم في صفحاتهم الاجتماعية، خاصة في شبكة الفيسبوك، بمظاهر اجتماعية علمانية كليا، ومناقضة بالمطلق لطبيعة حياة الحريديم، مثل نشر صورهم بلباس السباحة، وفي شواطئ بحر مختلطة للرجال والنساء، وحتى منهم من هم منخرطون ضمن مجموعات مثليي الجنس وغيرها من المشاهد، وأعلن الجيش أنهم سيلزمهم بالخدمة العسكرية.

### تأجيل الأزمة المفترضة

بات واضحا أن الحريديم، ومن خلال ذراعهم البرلمانية، انتصروا في المعركة للحفاظ على انغلاق مجتمعاتهم، ولكن هذا لا يعني نهاية المطاف، وإذا استمر الوضع القائم في هذا المجتمع على حاله، ستتفاقم الأزمة بينهم وبين المؤسسة الحاكمة في السنوات المقبلة مع تزايد نسبتهم من بين السكان، وبشكل خاص بين اليهود الإسرائيليين. وإذا اعتمدنا سلسلة التقارير الاقتصادية الحالية، والتوقعات المستقبلية، فإن هذا الجمهور كلما تزايد، سيزداد عبئه على الخزينة العامة، ومن ثم على الحياة العامة، وبالتالي ستعود العلاقة من جديد إلى المسار التصادمي بين الجانبين ربما في غضون عقد من الزمن أو أكثر بقليل.

قانونا يلغي هذا الشرط ليعيد إلى المدارس الحريدية كامل التمويل، من دون شرط تعليم المواضيع الأساسية.

### ٢- مسار حجب مخصصات اجتماعية

قلصت حكومة نتنياهو السابقة المخصصات الاجتماعية التي تدفعها حكومات إسرائيل على مر السنين لعشرات آلاف طلاب المعاهد الدينية لدى الحريديم، وحينما نقول طلابا فهم من كل الأجيال بعد جعل التعليم المدرسي، من الشباب وحتى جيل الشيخوخة، فهؤلاء يمضون أوقاتهم في المعاهد الدينية، تحت غطاء "دراسة التوراة"، دون أن ينخرطوا في سوق العمل.

وعلى مدى السنين، بحثت المحاكم الإسرائيلية مرارا قضية التمويل الحكومي لهؤلاء "الطلاب"، ردا على التماسات أطر شعبية علمانية، وصدرت عدة قرارات تلزم حكومات إسرائيل بحجبها، إلا أن هذا كان جزئيا. وقد جاءت حكومة نتنياهو السابقة فقررت تقليص المخصصات لهؤلاء "الطلاب"، وهو ما حصل جزئيا ولفترة محدودة إبان حكومة أريئيل شارون (٢٠٠٣-٢٠٠٥) حينما كان نتنياهو ذاته وزيرا للمالية.

وكان الهدف الضغط على رجال الحريديم للتوجه إلى سوق العمل والانخراط فيه. لكن مع تشكيل الحكومة الحالية تم إلغاء كل القرارات السابقة، وعادت المخصصات إلى مستواها السابق.

### ٣- مسار الخدمة العسكرية

مسألة الخدمة العسكرية هي الأكثر جدلا في الشارع الإسرائيلي، وبحسب إحصائيات سنوية للجيش فإن نسبة الذين ينخرطون في جيش الاحتلال ممن يسري عليهم قانون التجنيد الإلزامي، بمعنى كل اليهود، والشبان الذكور من الطائفة العربية الدرزية (بضع مئات سنويا)، بالكاد تتجاوز نسبة ٧٠٪، والغالبية الساحقة من الذين لا ينخرطون هم من الحريديم شبانا وشابات، وتحريرهم يتم بأمر عسكري دوري، وهذه النسبة أخذة بالازدياد. ورفض الحريديم الانخراط في الجيش نابع من منطقتات دينية رغم مواقفهم السياسية اليمينية، ولكن إلى جانب هذه المنطقات، هناك خوف لدى قادة الحريديم من أن تكون الخدمة العسكرية مدخلا للحريديم لمغادرة مجتمعهم المنغلق نحو العالم المفتوح، وبالذات العلماني، فكلما كان الانفصال بين المجمعتين أشد، حافظ الحريديم على انغلاق مجتمعاتهم.

تحت سطوة الحريديم، مثل "روش هعائين" عند مداخل القدس الغربية، ولاحقا مدينة أسدود. ونجحت الحكومات الإسرائيلية قبل عقدين، في إغراء الحريديم بمستوطنات خاصة بهم في الضفة الغربية المحتلة، رغم رفضهم قبل ذلك أخذ دور في الاستيطان. وحتى الآن لهم تسع مستوطنات، وهم باتوا يشكلون ثلث المستوطنين، ولكنهم يشكلون ٤٠٪ من مواليد المستوطنات. وأكبر المستوطنات هي للحريديم: "بيتار عيليت" و"موديعين عيليت". وما يميز هذه المستوطنات أن غالبيتها الساحقة جدا قريبة من خط التماس بين الضفة ومناطق ١٩٤٨، وبالذات في محيط القدس شمالا وشرقا وجنوبا.

وتسعى الحكومة إلى توطين الحريديم في الداخل، إلا أنه من المشكوك فيه أن ينجح المخطط كما هي حال المستوطنات في محيط القدس. وتخطط الحكومة لتوطين عشرات آلاف الحريديم في تجمعين: الأول قرب مدينة أم الفحم (المثلث) في المستوطنة الجديدة "حريش"، وثانيا بناء حي سكني لهم في مدينة نتسيرت عيليت الجائئة على الأراضي المصادرة من مدينة الناصرة والقرى المجاورة.

وتحاول الحكومات من خلال هذا التوطين المنفصل، أن تبعد الحريديم عن المجتمعات العلمانية المفتوحة والعصرية كي لا يؤثروا على نمط الحياة مستقبلا وكي لا يفرضوا قيودهم الدينية على تلك المدن. وهذه رغبة أيضا لدى الحريديم، ليسيطروا على نمط حياتهم في مستوطنات ومدن باكملها.

### أساليب الكسر التي فشلت حاليا

في السنوات الأخيرة سعت حكومات إسرائيل إلى هدف "خفي" هو تفكيك مجتمع الحريديم وجعله ينخرط بمئات الوفه في الحياة العامة وخاصة اقتصاديا، وذلك في ثلاث مسارات مركزية متوازية:

١- مسار تعليم المواضيع الأساسية
استهدف هذا المسار إلزام شبكات التعليم المدرسية الخاصة بتيارات وطوائف الحريديم المتعددة بتعليم المواضيع الأساسية في مدارسهم، بمعنى اللغات والرياضيات، والغرض هو انفتاح الأطفال والأجيال الناشئة على علم المعرفة العصرية، إذ أن لهذه المدارس منهاجها الخاص، حتى في اللغة العبرية، إذ تبعد عن اللغة العصرية، وعن أدوات التعليم العصرية، فيما تعليم اللغة الإنجليزية هو في ما ندر، وبدلا منها ينتشر تعليم لغة "اليديش"، بالذات في مدارس الأشكناز، وهي لغة ابتكرها اليهود في أوروبا، خاصة ألمانيا والنمسا. تمزج بين العبرية والألمانية، مع الكثير من التابع بأحرف الكلام. أما الرياضيات والحساب، فإن هذه المدارس تعلم الحساب التوراتي أولا.

وتعرف المؤسسة الحاكمة أن عدم تعليم المواضيع الأساسية، ناهيك عن العلوم التي لا مكان لها إطلاقا في تلك المدارس، يقف عقبة أساسية أمام انخراط طلاب الحريديم لاحقا في معاهد التعليم العالي، وانخراطهم لاحقا في سوق العمل. وبحسب آخر إحصائيات فإن نسبة الحريديم من بين إجمالي طلاب الجامعات والكليات، لا يصل إلى ٢٪، بينما هم يشكلون نسبة ١٢٪ من الشريحة العمرية للتعليم العالي.

وبحسب تقارير أخيرة، ففي إسرائيل حاليا قرابة ٧٠ ألف شخص خرجوا من مجتمع الحريديم، وغالبيتهم الساحقة إلى المجتمع العلماني، والباقي إلى التيار الديني الصهيوني، الذي يبدو أكثر ليبرالية دينيا من الحريديم. كما أن ٢٠ ألفا من هؤلاء في جيل الشباب والتعليم العالي، إلا أنهم يجدون صعوبة في مواصلة تعليمهم أو الانخراط في أماكن عمل عصرية.

وتقول صحيفة "هآرتس" في مقال لأسرة التحرير قبل أيام "إن عدم تعليم المواضيع الأساسية في المدارس الصولية للبين هو خطوة انتحار اقتصادي وطني، فالدولة تمول المدارس بأموالها، وهذه تربي الجيل التالي من الناس الجهلة والفقراء. وتخطئ الدولة من ناحية الواجب الأخلاقي لدولة الرفاه، في أن تضمن بأن يكون كل طفل متساويا في الحقوق، فهي بهذا تخلد استمرار تخلف إسرائيل مقارنة بالدول المتطورة. وهكذا تواصل إسرائيل التدهور من ناحية أخلاقية، اقتصادية واجتماعية. نتنياهو يعرف هذا بل ويقود هذا الميل، كالمعتاد، لفرض البقاء السياسي".

وكانت حكومة نتنياهو السابقة قد ربطت التمويل الكامل لهذه المدارس، بقدر التزامها بتعليم المواضيع الأساسية، ما خلق صداما كبيرا بين قيادة الحريديم والحكومة. وفي الأسبوع الماضي، كما ذكر أعلاه، أقر الكنيست

### كتب برهوم جرابيسي:

بادرت الحكومة الإسرائيلية قبل انتهاء دورة الكنيست الصيفية مؤخرا، إلى تشريع قانون يلغي القانون الذي يشترط تعليم المواضيع الأساسية في شبكات مدارس جمهور المتدينين المتزمتين (الحريديم). من أجل الحصول على تمويل كامل من وزارة التربية والتعليم. وكان هذا القانون قد أقرته حكومة بنيامين نتنياهو السابقة، التي استبعدت كتلتي الحريديم، ضمن سلسلة قوانين وإجراءات، كان الغرض منها محاولة تفكيك جمهور الحريديم المنغلق على نفسه، ودفع الرجال للانخراط في سوق العمل. فهذا الجمهور بوضعيته القائمة يشكل تهديدا اقتصاديا واجتماعيا على مستقبل إسرائيل، والمؤسسة الحاكمة تبحث طيلة الوقت في الأساليب التي من الممكن أن تفكك هذا الجمهور.

وفي الأونة الأخيرة بدأت سلسلة من التقارير تعترف بحجم الحريديم من إجمالي السكان، إذ أن كل التقديرات الرسمية السابقة كانت تقل في تقديراتها بفجوة كبيرة، بينما عددهم اليوم وفق تقديرات تركز على تقارير متنوعة، أكثر من ١را مليون نسمة، ما يعني ١٣٫٥٪ من إجمالي السكان، وقرابة ١٦٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين. وتعيش نسبة عالية جدا منهم، خاصة الحريديم الغربيين (الأشكناز)، في مجتمعات منغلقة على نفسها، وفي أحياء وبلدات خاصة بها.

وما يساند الاستنتاج بشأن عددهم اليوم، هو ما نشرته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية قبل أيام، إذ قالت إنه وفق المعطيات الرسمية، فإنه في العام الدراسي ٢٠١٨ من المفترض أن يكون في جهاز تعليم الحريديم، بمعنى من عمر ٦ سنوات وحتى ١٨ عاما، ٤٤٠ ألف طالب وطالبة، وهذا يعني أن عدد الذين هم دون سن ١٨ عاما لدى الحريديم، هو قرابة ٦٤٠ ألفا بالحد الأدنى، وهؤلاء يشكلون حوالي ٥١٪ إلى ٥٢٪ من إجمالي الحريديم في إسرائيل، نظرا لنسبة التكاثر العالية- ٢٨٪. وهذا يعني أن عدد الحريديم الإجمالي سيتجاوز ١٫٢ مليون نسمة في العام ٢٠١٨.

ويعيش الحريديم في نمط حياة تقشفية قائمة على الشرائع، وغالبية الرجال منهم لا ينخرط في سوق العمل المفتوحة، إذ تقدر نسبة المنخرطين في سوق العمل من الرجال بحوالي ٤٠٪، في الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاما. بينما النسبة في الجمهور الواسع تصل إلى ٧٢٪، أما بين نساء الحريديم فتتمثل نسبة انخراطهن في سوق العمل إلى ٥٢٪. وهذا الانقلاب في المعطيات نابع أيضا من خليات دينية، إذ أن الرجال يمضون أوقاتهم في معاهد دينية، ونشير أيضا إلى أن الحريديم يرفضون الخدمة العسكرية الإلزامية لشبانهم من منطقات دينية محضة رغم مواقفهم اليمينية المتشددة، وبالأساس التيارات التي تشارك في العملية السياسية الإسرائيلية.

وينبع القلق الإسرائيلي من أمرين أساسيين بذات القدر من الأهمية: الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي. وهذا القلق هو الدافع الأساس من وراء سلسلة من المبادرات، التي كانت في المحصلة تهدف إلى إحداث انقلاب في مجتمع الحريديم، وجعله مفتوحا على العالم، وهذا ما يدركه كبار الخاطامات الذي يعملون على صد مثل هذه المبادرات.

فمن ناحية اقتصادية ترى المؤسسة الحاكمة، ومعها مؤسسات اقتصادية رسمية وخاصة، أن جمهور الحريديم المتنامي ينسحب ككثر ٢٨٪، ليس منتجا بموجب مفاهيم اقتصاد السوق. فعدم مشاركتهم في سوق العمل والانتاج يبقبهم شريحة ضعيفة اقتصاديا تعتمد على المخصصات الاجتماعية، ما يشكل عبئا على الخزينة العامة، كذلك فإن هذه الشريحة ليست مستهلكة بموجب مفاهيم الاستهلاك العصرية، نظرا لحياتها التقشفية، وانحسار استهلاكها في الاحتياجات الاستهلاكية التي تنتجها غالبا شركات تحت اشراف شرائع الحريديم الدينية وأيضا لضعف قدرتها الشرائية. بكلمات أخرى هذا جمهور ليس منتجا وليس مستهلكا، وكلما ازدادت نسبته في المجتمع انعكس تأثيره سلبا على وتيرة النمو الاقتصادي. ولربما من أقوى الدلائل على القلق الاقتصادي من الحريديم، هو أن التقارير الصحافية الأوسع التي تتابع شكل تعامل الحكم مع الحريديم، تنتشر في الصحافة الاقتصادية بالذات.

أما على الصعيد الاجتماعي، فإن تكثر هذا الجهور من شأنه أن يعكس سلبا على نمط الحياة العلماني في المدن الكبرى، إذ أن بعض المدن باتت

## تذكير

# تزايد أعداد الحريديم وتأثير ذلك على وجهة إسرائيل!

صاحفيا)، على من يقابلهم: "كيف هي إسرائيل بنظرك؟". تتلاشى كلها تدريجيا. وبدلا منها ستحل صورة "القبائل" المتفرقة عن بعضها البعض، بحسب تعبير رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين. فهذه القبائل لا تتخالط في ما بينها، وتفضل كل قبيلة أن ترى نفسها، وأن تتجاهل الآخرين. إن تفكك النواة المركزية للمجتمع الإسرائيلي التي كانت أساس الاستيطان اليهودي قبل قيام الدولة، مقابل تعزيز الأقليات، هما من العوامل الأكثر تأثيرا على السياسة والاقتصاد في إسرائيل، أكثر بكثير من التأثير الذي يمارسه نتنياهو ووزير المالية موشيه كحلون، ومن مخطط صفقة الغاز مع المحتكرين، وأكثر أهمية من الاتفاق بين الدول العظمى مع إيران. فقد أشارت الانتخابات الأخيرة إلى انتصار القبيلة، إذ عاد الحريديم ليكونوا مركز ثقل أساسيا في الائتلاف الحكومي، واتحد العرب لإقامة كتلة هي الثالثة من حيث الحجم في الكنيست، وخسر المتدينون القوميون (الصهاينة) من قوتهم في صناديق الاقتراع، ولكنهم عززوا قوتهم كجهة قيادية تعتبر الأكثر تأثيرا في الحكومة.

خلال ولاية الحكومة السابقة، حاول نتنياهو ويناير لبيد، سوية مع نفتالي بينيت، إضعاف العرب والحريديم، وضربرهم سياسيا واقتصاديا. فقد تم تقليص الميزانيات للحريديم، وهدهدم بتجنيد شبانهم- "المساواة في تحمل العبء"- بينما حاولوا التكتيل بالعرب من خلال تنفيذ حرية التعبير، ومخطط برافز طرد عشرات آلاف البدو من القرى غير المتعقد بها في النقب، وقاومت الأقليات هذه المخططات التي تم القاؤها لاحقا إلى سلة النفايات، أو أنه تمت إعادتها إلى الحكومة.

في "نظاب القبائل" الذي ألقاه ريفلين في شهر حزيران ٢٠١٥، ذكر أنه في النشرة الجوية التي تعرض في نشرات الأخبار التلفزيونية، لا توجد على الخارطة بلدات حريدية، أو بلدات عربية. فاية أوهام لطيفة، إذا لم نزر أم الفحم (المدينة العربية) وموديعين عيليت (مستوطنة في الضفة للحريديم) على شاشة تلفزيوني البيت، فلربما سنسنس وجودهم! وفي الراي السائد لدى العلمانيين من المريح تجاهل الأقليات، ولكن تجاهلا هكذا لانه

يغير الواقع وإنما يدفع به جانبا.

قبل جيل واحد، تعلم ٦٠٪ من أولاد إسرائيل في المدارس الرسمية العلمانية، وقبل عامين انخفضت هذه النسبة إلى ٤١٫٥٪، من تلاميذ الصف الأول ابتدائي، ولكن ماذا بعد؟ بحسب مكتب الإحصاء المركزي، في الوقت الذي من المتوقع أن يتقلص فيه التعليم الرسمي العلماني، فإن الصف الأول في مدارس الحريديم سيزداد عدد الطلاب سنويا فيه بنسبة ٤٫٣٪، بينما في المدارس العربية ستكون الزيادة بنسبة ٢٫٥٪، وفي المدارس الرسمية الدينية ٢٪، وبموجب تقديرات الجدول، فإنه بعد أربع سنوات سيكون فقط ٢٣٫٧٪ من تلاميذ الصف الأول الابتدائي في إسرائيل في مدارس رسمية علمانية يتعلمون فيها بالعبرية.

إن هذا الانقلاب الديمغرافي يتغذى بالأساس من غرف الولادة: المتدينون، الحريديم، والعرب يقيمون عائلات في وقت مبكر أكثر من العلمانيين، ويلدون أولادا أكثر. وهناك عوامل أخرى للتغيير: الهجرة إلى إسرائيل تقلصت، والهجرة من إسرائيل إلى الخارج، مثل سفر طويل الأمد إلى الخارج لغرض الدراسة والعمل، أو السعي للحصول على جواز سفر أوروبي، باتت ميزة العلمانيين وليس ممتزمي القلتسنوات (القبعة الصغيرة التي يعتمرها المتدينون من التيار الديني الصهيوني)، ولا ميزة لإبسي السترات الدينية (الحريديم) ولا ميزة الناطقين باللغة العربية.

إن هذا التطور يضع أمام إسرائيل تحديات ليست بسيطة، فقبل كل شيء لا يوجد اتفاق حول الطابع القومي المشترك والموحد. إن صيغة "دولة يهودية وديمقراطية" ليست مقبولة على الحريديم والعرب الذين لا يعرفون العلم، ولا ينشدون النشيد الإسرائيلي "هتكفا"، طالما أنهم أقليات صغيرة ومستضعفة، ويواصل مركز البلاد (معدل العلمانيين) تجاهلهم منذ سنين.

لكن حينما يكون نصف تلاميذ الصف الأول في الصف الأول الابتدائي منتمين إلى القبائل غير الصهيونية، فإن النشيد الوطني "هتكفا" والعلم الإسرائيلي سيعلقان في مشكلة.

## دراسة جديدة لـ«معهد أبحاث الأمن القومي»:

# الفشل الدولي في الشرق الأوسط يحول دون موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية!

وتابعت الدراسة: "لكن جهود فياض هذه أبعدت قيادي فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية عن امتيازات الحكم ومواقع التأثير، وأصبح فياض عدوهم، ولم يهدأ لهم بال حتى تمكنوا من تصفيته سياسيا ودفعه إلى الاستقالة". واعتبرت الدراسة أنه "لا توجد أية نية لدى حماس للتنازل عن سيطرتها على قطاع غزة، لأنها تشكل الذخر الاستراتيجي الأهم بحوزتها. وينظر حماس، السيطرة على غزة هي خشية القفز لسيطرة مستقبلية على السلطة الفلسطينية... واحتمالات توصل الفلسطينيين إلى إجماع من أي نوع وتحقيق قدر معين من التكتل الاجتماعي ضئيلة. وبغياب هذه الأمور ستكون هناك صعوبة أمام الفلسطينيين، وفي المستقبل أيضا، في إقامة كيان سياسي يؤدي مهامه".

ووفقا للدراسة، فإنه من أجل منع تحول دولة ما إلى دولة فاشلة، تؤكد الأدبيات التي تتناول هذه الظاهرة على وجود أهمية بالغة لبناء المؤسسات وترسيخ القدرة على الحكم، وخاصة الحرص على الحفاظ على القانون. ومن أجل تحقيق ذلك، يتعين على الدولة التأكد من أن ممارسة القوة تكون حكرا بيديها فقط. إلى جانب ذلك، تولى هذه الأدبيات أهمية كبيرة لخطوات ديمقراطية، لكي يتمكن جميع المواطنين من المشاركة في العملية السياسية، ولصيغة دستور يضع البنية التحتية لانتخابات حرة.

وبحسب الدراسة، فإنه إضافة إلى الانقسام

الحاصل بين الضفة والقطاع، "تنشط في الضفة الغربية أيضا منظمات مسلحة تتحدى السلطة الفلسطينية وتنتج في إدارة مناطق بأكملها لا تتمكن أجهزة الأمن الفلسطينية من الدخول إليها، وعلى الأرجح أنه من دون عمليات الإحباط

التواصل التي ينفذها الجيش الإسرائيلي والشبابك لتحويلات الضفة الغربية إلى قاعدة نشاط لتنظيمات إرهابية تخرج منها عمليات دائمة ضد إسرائيل... وعمليا، أثبتت السلطة الفلسطينية بصورة منهجية عدم رغبة أو عدم قدرة على تأسيس احتكار ممارسة شرعية للقوة، وهو عنصر أساس في تعريف الدولة الناجحة".

### استخلاصات الدراسة

اعتبرت الدراسة أن "الدول الفاشلة في الشرق الأوسط تشكل خطرا على مكانة إسرائيل السياسية أيضا"، وفسر الباحثان هذا الادعاء بأن المواطنين المسلمين في أوروبا وأمريكا ينضمون إلى المنظمات الجهادية المتطرفة التي تحارب في سورية والعراق وليبيا. ويعودتسم إلى دولهم، في الغرب، يكونون قد أصبحوا "إرهابيين مدرين" و"مليئين بمشاعر الكراهية للغرب، و"تصاعد الإرهاب الجهادي في أوروبا يدفع على الأقل قسما من زعماء الدول هناك إلى إبداء موقف صارم أكثر تجاه إسرائيل. وينبع هذا الموقف من الرغبة في مصالحة المجتمعات المسلمة التي يتزايد حجمها في أوروبا. وأيضا بسبب المفهوم الخاطئ بأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو أحد أسباب التدهور في الشرق الأوسط وأن تسوية إسرائيلية - فلسطينية ستؤدي إلى تهدئة وتراجع ضغوط الهجرة والمخاطر الأمنية".

وأضافت الدراسة أن الفشل الدولي الحاصل في العديد من دول المنطقة "تحول إلى تحد إستراتيجي هام بالنسبة لإسرائيل. ويحتم هذا التحدي الإستراتيجي على إسرائيل أن تعيد تعريف مصالحتها الإستراتيجية في مقابل حل واحدة من وجهات الحيز الأقليمي ومستقلة... وينبغي صندوق الأدوات الذي بحوزتها لغرض تطوير إستراتيجيات تسمح بردود ملائمة... وقد يصبح التحدي الإستراتيجي معقدا وخطيرا أكثر إذا تحولت السلطة الفلسطينية إلى دولة فاشلة" ولغلت الدراسة إلى أنه في ظل الوضع الناشئ في المنطقة، وخاصة في دول الدائرة الأولى والأقرب، أي لبنان وسورية وسيناء، "تنشط جهات عديدة، ولا يشكل أي منها 'عنوانا' بالإمكان رده معاقبته أو إجراء نوع من الحوار معه. وعندما لا يوجد من يمكن رده، تفقد إسرائيل قدرتها على الردع، التي هي أحد أسس مفهومها للأمن القومي".

وأخيرا، فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، قالت الدراسة إنه "يبدو أنه نضجت الظروف الآن لإطلاق مبادرة إسرائيلية لاستئناف العملية السياسية على أساس فكرة عملية مسؤولة لبناء دولة فلسطينية مستقلة... وينبغي أن نتذكر أن استمرار الوضع القائم قد تكون له عواقب شديدة على اتفاقيتي السلام (مع مصر والأردن) وعلى احتمال التوصل إلى تسويات سياسية أخرى مع جيراننا".



إسرائيل تتجاهل واقع الاحتلال وممارساته

سكانه بواسطة الحصار. وعموما لم تتطرق الدراسة إلى الاحتلال وممارساته على مدار ٥٠ عاما، والمؤامرات التي حاكمتها إسرائيل ضد المواطنين لكنها تهتم أكثر بمصالحتها الذاتية. كما أن الدول الفاشلة "تشكل أرضا خصبة لمنظمات إرهابية وإجرامية تنشط دون عائق". وتوقعت الدراسة الانهيار ظاهرة الدول الفاشلة عن العالم في المستقبل المنظور، وأن الصدام بين الدول المستقرة والدول الفاشلة حتمي ولا يمكن منعه. وأحد أسباب صدام كعذا هو "التهديد الأمني من جانب الدول الفاشلة. ففي أراضيها تنشط، ومنها تنطلق، منظمات إرهابية تنتج في تصدير الإرهاب إلى دول مستقرة، حتى عندما لا توجد حدود مشتركة بينها".

وقالت الدراسة إنه كان واضحا لإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تُبنى وتتطور من دون مساعدة دولية، وأن المجتمع الدولي ضغ مساعدات واسعة النطاق منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، في أيار العام ١٩٩٤. وادعت الدراسة أنه "طوال سنوات حكم (الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر) عرفات واجه المجتمع الدولي صعوبة في إجراء مراقبة نوعية حول شكل استخدام أموال المساعدات، إذ أن عرفات تمسك بالثقافة السياسية الثورية ورفض الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة. وحرص عرفات على وجود أجهزة متنافسة كثيرة، وخاصة أجهزة أمنية، من أجل منع وضع مراكز التجمعات السكانية في إسرائيل وبسبب وجود أقلية فلسطينية كبيرة داخل الخط الأخضر، وهي أقلية يوجد في هامشها تاييد للدولة الإسلامية، وهي تشكل خطرا على الأردن، الذي أغلبية سكانه هم فلسطينيون ويوجد فيه اليوم نواة تاييد كبيرة لداعش، وهي ستزيد من شدة مشاكل مصر، التي تواجه اليوم نشاط منظمات إرهابية في سيناء والتي تحصل على مساعدة كبيرة من حماس".

وأوضحت الدراسة أنه "توجد لإسرائيل مصلحة بالغة الأهمية في استقرار مصر والأردن، إذ أن اتفاقيتي السلام بينها وبينها هي مرساتها الإستراتيجية في الحيز". اللافت في الدراسة لدى تناولها الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، أنها تتعامل بنوع من الديماغوغية مع موضوع إسرائيل مقابل الضعف الفالباحثان لا يتطرقان إلى تقارير دولية حول أهمية قيام دولة فلسطينية مستقلة من أجل المساهمة في تهدئة التوترات في المنطقة. كذلك تعتبر الدراسة أن الأسباب الأهم للتأخر في الأداء الفلسطيني هي عوامل فلسطينية داخلية، وتجاهل استقواء إسرائيل مقابل الضعف الفلسطيني، سواء كان ذلك من خلال التوسع الاستيطاني الرهيب في الضفة والقدس أو من خلال القوة المفرطة المرمعة التي تستخدمها إسرائيل ضد قطاع غزة وتشديد الخناق على

عراق ولبنان والسلطة الفلسطينية". ومثال على ذلك هو حالة انهيار هي سورية وليبيا واليمن، حيث ليس باستطاعة السلطات فيها توفير الأمن والخدمات الأساسية للمواطنين، ولا تكون قادرة على السيطرة بشكل فعلي في أراضي الدولة. وتوجد لكافة "الدول الفاشلة" ثلاثة مميزات بارزة ومشتركة، وهي حكم ضعيف وفاقد للشرعية، وفق عميق، وصراع داخلي متواصل. ووفقا للدراسة، فإنه "كلما كان مستوى أداء مؤسسات الدولة متدنيا أكثر وكلما كان مستوى الشرعية التي يمنحها الجمهور لمؤسسات الحكم متدنيا أكثر وكلما كانت الضائقة وقوة المصاعبات الداخلية والخارجية أعلى، يتدهور مكان الدولة على المحور الذي يمثل مستوى الفشل الدولي".

وأضافت الدراسة أن الجانب الأخر لهذه المعادلة، هو أنه "كلما كانت الدولة أقرب إلى الطرف السلبي لمحور الفشل، يزداد احتمال انتشار وسيطرة جهات غير دولية وأخرى من التي تسعى إلى أن تكون بديلا للدولة، وغالبا ما تكون هذه مجموعات متنوعة تتميز بأيدولوجية ثورية ودينية ومتطرفة، تحاول السيطرة على الحكم أو على الأقل التأثير عليه وبلورته بوسائل عنيفة، وأحيانا تستعين هذه الجهات، التي تسعى للسيطرة على الحكم، بأوصياء خارجيين. ويسرع تدخل خارجي كعذا، في غالب الأحيان، تدهور الدولة على محور الفشل الدولي باتجاه انهيار مطلق".

يشار إلى أن المعايير التي تستخدم لتحديد الفاشلة تتحول من مشكلة محلية إلى مشكلة عالمية، فالإرهاب لا يبقى أبدا في حدود الدولة الفاشلة فقط، كما أن حشود اللاجئين النازحين يتوزعون في نهاية الأمر في دول عديدة. وبكلمات أخرى، فإن أية دولة فاشلة تمس عمليا بالنظام العالمي بهذا القدر أو ذلك".

وتسهم العولمة، خاصة في العقدين الأخيرين، في تدهور دول العالم الثالث في مؤشر الأداء إلى أدنى درجات الدول الفاشلة. كذلك تتميز الدول الفاشلة بالفساد. والأخطر من ذلك هو فقدان الأمن الشخصي في دول كعذه. ونتيجة لعدم قدرة الدولة على تزويد مواطنيها باحتياجات أساسية، تظهر منظمات وحركات تأخذ على

المركزي نتيجة لضعفه. وحكم ضعيف هو حكم تكون شرعيته محدودة أو أنه فاقد للشرعية وليس قادرا على احتكار ممارسة وسائل قوة والدولة تصبح فاشلة عندما تصاب مؤسساتها ومصالحاتها تجاه الداخل والخارج بفشل مطلق وتنهار.

ولفتت الدراسة إلى أن "شرطا ضروريا من أجل ممارسة الحكم في مجتمعات ديمقراطية هو الشرعية، وبغياب الشرعية، النابعة من ثقة الشعب بالمؤسسات والقيادة، فإنه لا يمكن تحقيق القدرة على الحكم. وسبب ذلك هو أن القدرة على الحكم تستوجب في أحيان كثيرة تعريف أهداف واستخدام وسائل تمس بحقوق المواطنين وحريتهم وجوده حياتهم. ومس كعذا يستوجب موافقة المواطنين مسبقا أو لاحقا. وفي الدول الاستبدادية بالإمكان السيطرة من دون الحصول على ثقة الجمهور وبواسطة ممارسة وسائل إكراه وقمع واستبداد. ويثير الحكم الدكتاتوري إحباطا وغرابا، وهذا يترجم، عندما تستنح الظروف، إلى احتجاجات ومقاومة وعنف من جانب مجموعات اجتماعية تشعر أنها مسلوبة ومستعبدة عن مراكز القوة والتأثير".

وتتميز دولة تنجه نحو الانهيار بشلل مراكز صناعة القرار وبفتحت التماسك الاجتماعي، ولا تعود قادرة على ممارسة سيادة أمنية وسلطوية في مناطق سيادتها. وفي ظروف كعذه تتوقف الدولة، في نظر سكانها، عن كونها ذات علاقة بالناحي الاجتماعية - الاقتصادية. وغالبا ما تتحول دولة إلى فاشلة بصورة تدريجية ومتواصلة وليس كحدث فجائي. ويمكن أن تتحول دول تعاني من تجزئة داخلية، على خلفية دينية أو طائفية أو عرقية، وتتميز بمؤسسات ضعيفة أو مشلولة عن العمل، إلى دول فاشلة. وتجرى الأمور في دول كعذه من خلال دائرة سحرية، بحيث يصعد ضعف المؤسسات تجزئة الدولة، وهذه التجزئة تضعف المؤسسات وشرعيتها، ولكن بشكل ينطوي على تناقض، فإن دائرة سحرية كعذه يمكن أن تساهم في تقوية أنظمة استبدادية، حتى لو كانت تعاني من فشل مزمن.

وأشارت الدراسة إلى أن "الفشل الدولي" موجود في محور يربط بين وضعين أساسيين. الوضع الأول يعكس أزمة متصاعدة، والثاني تكون فيه الدولة في حالة انهيار، أي في ذروة أزمته. ويميز الوضع الأول الدول التي تكون مؤسسات الحكم فيها غير قادرة على منع أزمة داخلية وحتى أنها تسهم في استفحالها بواسطة سياسة تؤدي إلى عدم مساواة اجتماعية واقتصادية وسياسية متطرفة بين مواطني الدولة. "وتتميز دول كعذه بمستويات متدنية من التطور البشري والاجتماعي، وبقدرة متدنية على الحكم وصراعات داخلية تقلل من قدرة السلطة المركزية على تزويد خدمات أساسية للمواطنين. ومثال لدول كعذه هي

رأت دراسة جديدة أن على إسرائيل إعادة النظر في إستراتيجيتها السياسية والأمنية، على ضوء الزلزال الذي لا يزال يضرب الشرق الأوسط، في أعقاب ثورات "الربيع العربي"، منذ خمسة أعوام ونيف، ولا تظهر نهايته في المستقبل المنظور. فهذا الزلزال، بحسب الدراسة، قوض المنطق الجيو - سياسي الذي كان سائدا في الحيز العربي، واستند إلى دول كانت قائمة بموجب نموذج الدولة القومية، التي تشمل حكما مركزيا استبداديا وحدودا واضحة.

ووفقا لهذه الدراسة، التي صدرت مؤخرا في كتاب بعنوان "الحيز العربي في مسار الفشل الدولي" عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، وأعدتها الباحثة كوبي ميخائيل ويوثيل غوجانسكي، فإن "للتحويلات في الحيز العربي تبعات تتجاوز حدود الشرق الأوسط. فأوروبا مغمورة بملايين اللاجئين، ونشأت أزمة خطيرة وضعت صلاية الاتحاد الأوروبي أمام امتحان كبير، واشتدت المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة، وبيات الإرهاب، الذي مصدره في الشرق الأوسط، بشكل تهديدا خطيرا على الدول الغربية، وبضمنها دول أميركا الشمالية". وتوقعت الدراسة بأن يتصاعد انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط، في الأعوام الخمسة المقبلة، وأن الدول العربية، مثل الأردن والمغرب والسعودية ودول الخليج، التي "ما زالت اليوم تعمل بشكل معقول مستحتول هي أيضا إلى دول فاشلة وحلبة مواجهات متصاعدة"، الأمر الذي سيؤثر بشكل كبير على اقتصاد المنطقة كلها.

وكتبت رئيس "معهد أبحاث الأمن القومي"، عاموس بدلين، وهو الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، في تقديم الكتاب، أن "هدف هذا الكتاب هو استعراض صورة الواقع في الشرق الأوسط من زاوية ظاهرة "الدول الفاشلة"، والوقوف عند أسباب ومميزات هذه الظاهرة في كل واحدة من الدول العربية وانتشارها في الحيز، ويحاول المؤلفان تقييم دلالات وتبعات هذه الظاهرة في السياق الإقليمي والدولي عموما وفي سياق تسوية محتمة تقوم بها إسرائيل مع الفلسطينيين خصوصا".

وشددت الدراسة على أنه "يوجد لظاهرة الدول الفاشلة في الشرق الأوسط تأثير مباشر على طبيعة التهديدات الإقليمية التي يتعين على إسرائيل مواجهتها". والأمر الأبرز في الوضع الجديد في المنطقة بالنسبة لإسرائيل، هو أنها لم تعد تواجه دولا أو جيوشا نظامية، وإنما منظمات غير دولية. وقد عبرت عن ذلك وثيقة "إستراتيجية الجيش الإسرائيلي"، التي نشرت في شهر آب من العام الماضي؛ "التهديدات على دولة إسرائيل هي التالية: دول بعيدة، أي إيران، وقريبة، أي لبنان، ودول فاشلة وفي مسار تفكك، أي سورية، ومنظمات غير دولية، مثل حزب الله وحماس، أو منظمات إرهابية لا علاقة لها بدولة أو مجتمع معين، أي الجهاد العالمي والجهاد الإسلامي الفلسطيني وداعش وغيرها".

وأشارت الدراسة إلى توجهات "متفائلة" في إسرائيل، ترى أن ثمة فرصا لإسرائيل في الوضع الجديد، مثل بناء علاقات مع أقاليم في المنطقة يمكن أن تحصل على استقلال أو حكم ذاتي في المستقبل. لكن الدراسة أشارت إلى صعوبة تحقق ذلك، لأن الدول في سورية يدعمون النظام في دمشق، وإقامة علاقات قوية مع الأكراد في العراق وسورية تهدد علاقات إسرائيل مع تركيا. من جهة ثانية، أشارت الدراسة إلى إمكانية تحسين العلاقات مع "الدول السنية المعتدلة"، أي السعودية ودول الخليج، إضافة إلى مصر والأردن، وذلك على خلفية تقاطع مصالح ووجود "أعداء مشتركين"، هم إيران والحركات الجهادية وحتى الإخوان المسلمين.

### ما هي "الدولة الفاشلة"؟

ثمة عدة تسميات وتعريفات ومميزات وضعها خبراء في العلوم السياسية لظاهرة "الدولة الفاشلة". وإضافة إلى هذا المصطلح هناك مصطلحات "دولة هشة"، "دولة منهارة"، "فشل دولتي"، "دولة الأزمة" و"دولة هشة نتيجة صراع". ويتم تعريف دولة بانها "فاشلة" عندما تظهر فيها قدرة متدنية أو حتى معدومة على توفير الأمن لمواطنيها، كإفراط ومجموعة. وتتميز دولة كعذه بقدرة حكم متدنية من جانب الحكم

## تأجيل افتتاح «هيئة البث العام»- جزء من مساعي نتياهو للسيطرة على وسائل الإعلام الإسرائيلية!

قال رئيس تحالف «المعسكر الصهيوني» زعيم المعارضة عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ إن رئيس الحكومة بنيامين نتياهو يعمل على كم أفواه كل من يخالفه الراي، وطلبه بالتخلي عن حقيبة الاتصال. وجاءت أقوال هرتسوغ هذه خلال جلسة خاصة عقدتها الهيئة العامة للكنيست في مناسبة إحياء الذكرى السنوية لوفاء زعيم الحركة التنقيحية الصهيونية زئيف جابوتنسكي الأسبوع الماضي، وشهدت الجلسة نقاشاً صاخباً على خلفية الجدل المتعلق بالتعددية في وسائل الإعلام، وتكلم فيها رئيس الحكومة فقال إن الهدف الحقيقي لهذا الجدل هو منع التنافس في سوق وسائل الإعلام، وأشار إلى أن الديمقراطية تحتل ألا يتم فرض مضامين وسائل الإعلام على المواطنين.

وصادق الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة الأسبوع الماضي على تعديل قانون هيئة البث العام الإسرائيلية الجديدة (هيئة الإذاعة والتلفزيون التابعة للدولة) التي من المقرر أن تحل محل سلطة البث الحالية.

ويصن التعديل الجديد على إرجاء افتتاح هيئة البث الجديدة حتى يوم ٣٠ نيسان ٢٠١٧، لكنه يجيز لإدارة الهيئة تغيير موعد الافتتاح حتى يوم ١ كانون الثاني المقبل بعد الحصول على موافقة وزير الاتصال والمالية بشرط تقديم إشعار مسبق مدته ٤٥ يوماً.

ويقضي التعديل بأن تقوم الهيئة الجديدة بإطلاق معظم بثها من القدس اعتباراً من مطلع تموز ٢٠١٧ وإطلاق جيمعه منها بعد عام من هذا التاريخ. وفي حال إخلال هيئة البث العام بذلك ستفرض عليها غرامة إدارية تراوح بين ٢ و١٢ مليون شيكل شهرياً.

وقبل ذلك تواصلت تفاعلات القرار الذي توصل إليه نتياهو، مع رئيس نقابة العمال العامة (الهستدروت)، آفي نيسانتكورين، والقاضي بتأجيل افتتاح هيئة البث العامة الجديدة في إسرائيل، وخاصة بعدما أعلن وزير المالية، موشيه كلون، معارضته الشخصية الحازمة ومعارضة حزبه «كولانو (كلنا)»، (بممثليه في الحكومة وفي الكنيست) لهذا التأجيل، لما فيه من «إهدار للمال العام». كما أعلن وزراء آخرون، أيضاً، معارضتهم هذا التأجيل، من مقدمتهم وزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، ووزير العدل، أييلت شكايد (كلاهما من حزب «البيت اليهودي»)، فضلاً عن وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان (الليكود)، الذي كان المبادر إلى سنّ قانون «هيئة البث العام» الجديدة إبان توليه منصب وزير الاتصال في العام ٢٠١٤ (في الحكومة الإسرائيلية رقم ٣٣). وإلى جانب هذه المعارضة من داخل الحكومة، لاقى هذا التأجيل معارضة شديدة تكاد تكون شاملة من جانب أعضاء الكنيست من كتل حزبية اتهموا نتياهو بالسعي من وراء هذا التأجيل المتكرر إلى «دفع البث العام نهائياً».

كما عارضته، أيضاً، قطاعات واسعة جدا من العاملين في مجال الإذاعة والتلفزيون، الإعداد والتقديم والإنتاج، إذ تظاهر العشرات منهم أمام مكتب رئيس الهستدروت في تل أبيب معبرين عن معارضتهم التأجيل ومؤكدين أنه «يمنح بمصادر رزقهم حدّ تعريضهم للبطالة والفقر والجوع»، ومصد هؤلاء إلى الطابق العلوي حيث مكاتب رئيس الهستدروت وحاولوا اقتحامها، وحين تبين أنه غير متواجد فيها، أجروا اتصالاً هاتفياً معه وطرحو على مسامعه موقفهم المعارض لهذا التأجيل.

### نتياهو يفاجئ الجميع!

وكان رئيس الحكومة، نتياهو، من خلال منصبه الآخر وزيراً للاتصال، قد توسل في الخفاء وبسرّية تامة إلى اتفاق مع رئيس الهستدروت، نيسانتكورين، يقضي بتأجيل افتتاح هيئة البث العامة الجديدة إلى بداية العام ٢٠١٨، وليس إلى بداية تشرين الأول القريب (٢٠١٦)، كما كان مقرراً من قبل، ويعني هذا القرار، أيضاً، تأجيل إغلاق «سلطة البث» الحالية (المسؤولة عن البث في القناة التلفزيونية الأولى والقنوات الإذاعية الرسمية، وفي مقدمتها القناة الإخبارية «ريشت ب»)، وهكذا، في خطوة مفاجئة وصادمة للجميع على الإطلاق، أوكل نتياهو لنيسانتكورين مهمة الإعلان عن هذا الاتفاق وكأنه توصل إليه مع مدير عام وزارة الاتصالات، شلومو فيلبر، التي يقف على رأسها نتياهو نفسه، كما ذكرنا، وبرز نيسانتكورين هذا القرار بالقول إن «البث العام البديل من خلال الهيئة الجديدة ليس جاهزاً بعد، وحرصاً على عدم حصول أي انقطاع في البث العام، بل إنتاج بث متواصل وكامل، سيتم تأجيل إغلاق سلطة البث»، وفور إعلان هذا القرار، الذي وصف بأنه «دراماتيكي»، أعلنت وزارة الاتصال أنها بدأت بتوزيع مسودة التعديل المقترح على «قانون هيئة البث العام» على الوزارات الحكومية المختلفة، ويقضي التعديل بتأجيل موعد البدء بتشغيل هيئة البث العام الجديدة من ٣٠ أيلول ٢٠١٦ إلى مطلع كانون الثاني ٢٠١٨، أي تأجيل مدته ١٥ شهراً.

ومما زاد من حجم المفاجأة والصدمة الناجمتين عن قرار نتياهو هذا، أن رؤساء «هيئة البث العام» الجديدة ومديريها يؤكدون عكس ما ادعاه نيسانتكورين تماماً - أن هذه «الهيئة» ستكون جاهزة تماماً لإطلاق البث العام الجديد في إسرائيل مع حلول تشرين الأول ٢٠١٦، وهو ما يدحض قول نتياهو نفسه في الكنيست، قبل ساعات قليلة من إعلان نيسانتكورين، بأن «هيئة البث العام لا تلتزم

بالجدول الزمني المقرر»! وهذا الادعاء رفضه، أيضاً، عدد من الصحفيين، من مؤسسات إعلامية مختلفة، تعاقبوا مع هيئة البث العام الجديدة للانضمام إليها والانخراط في العمل فيها، وأكد هؤلاء أن هيئة البث الجديدة ستجد صعوبة فائقة منذ الآن في تجنيد صحفيين آخرين، وذلك على ضوء الغموض الكبير الذي أصبح يكتنف مصير البث العام الجديد. كما حاول نتياهو العزف على «الوتر الوطني»، فطرق إلى نية هيئة البث العام إطلاق بثها من مدينة موديعين وليس من مدينة القدس، وقال: «صوت إسرائيل من القدس سيكون من القدس وليس من أي مكان آخر. إنها قيمة عليا بالنسبة لنا»!

### السبب الحقيقي وراء هذه الخطوة

يجمع كثيرون جداً من المتابعين المعنيين بموضوع البث العام في إسرائيل، من سياسيين وصحفيين ومحللين، على أن السبب الحقيقي وراء خطوة نتياهو تأجيل إطلاق البث العام في إسرائيل (وإغلاق «سلطة البث»، بالتوازي والتزامن) لهذه الفترة الطويلة جداً، نسبياً، بعيد جداً عن السبب الذي عرضه هو ورئيس الهستدروت (عدم استعداد هيئة البث العام الجديدة وعدم التزامها بالجدول الزمني) والذي يرفضه مسؤولو «هيئة البث العام» جملة وتفصيلاً.

وتجمع التقديرات على أن نتياهو يريد، من وراء هذه الخطوة، دفن مبادرة هيئة البث العام الجديدة، التي تتعزز قناعاته يوماً بعد يوم بأنها ستكون عقبة كبيرة أمام مسعاه للسيطرة على وسائل الإعلام في إسرائيل. فمنذ سنة، تقريباً، أصبح من الواضح تماماً أن نتياهو، وخاصة بواسطة الوزير المفوض على «سلطة البث» (القديمة)، أوفير اكونيس، يحاول إجهاد الإصلاحات في «سلطة البث» وسيطع التأجيل الجديد لنتياهو إسكات البث العام تماماً، فسلطة البث (القديمة) تعيش أزمة خانقة وحالة احتضار، بينما سيف هيئة البث (الجديدة) مسلط على رقبته وسيبقى كذلك حتى إطلاق البث العام الجديد. هذا من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية، تقف هيئة البث مع موعد محدد لإطلاق البث العام، موعد بعيد لكنه غير مضمون، يجعل من الصعب عليها جداً تجنيد صحفيين وقوى بشرية مختلفة جيدة، وهو ما لم تنجح فيه بصورة مثيرة حتى الآن، إذ استطاعت تجنيد نحو ٢٢٠ عاملاً من أصل ٨٥٠ تسعى إلى تجنيدهم، بل قد لا تصل مسيرة إقامتها إلى نهايتها، مطلقاً.

### هيئة البث العام الجديدة

تأسس التلفزيون الإسرائيلي في العام ١٩٦٨، كجزء من «سلطة البث» (راديو وتلفزيون) التي قيمت بموجب «قانون سلطة البث» الذي سنّه الكنيست في العام ١٩٦٥. أما «هيئة البث» فقد ولدت في العام ٢٠١٥، بموجب «قانون البث العام في إسرائيل» الذي سنّه الكنيست في العام ٢٠١٤ ونشر في الجريدة الرسمية يوم ٢٠١٤/٨/١١. وكان الهدف استبدال «سلطة البث» القائمة بإغلاقها وإلغائها، بعد سنوات من العمل وبعد تراكم تقارير عديدة واتهامات كثيرة بتفشي الفساد فيها، وفي المقابل إطلاق بث عام جديد، من خلال هيئة البث وتحت إدارتها ومسؤوليتها.

خلال العقد الأخير، تم تعيين عدد من اللجان الشعبية والمهنية التي فحصت أوضاع «سلطة البث»، وقدمت توصيات عديدة بشأنها شملت إجراء إصلاحات وتغييرات مختلفة فيها، بنبوية ومضمونية. وقد جرت عدة محاولات لإجراء مثل هذه الإصلاحات والتغييرات، شملت توقيع اتفاقيات واستقالة أعداد من العاملين، لكن معظمها باء الفشل في نهاية المطاف.

ومن بين أبرز التقارير التي عالجت أوضاع «سلطة البث» كان تقرير مراقب الدولة الذي صدر في أيار ٢٠١٤، والذي شمل اتهامات بالإهمال وسوء صرف الأموال العامة والتصرف بها، ناهيك عن نشر وتوزيع مناقصات دون أية ضوابط قانونية وبعييدا عن مقتضيات الشفافية في القطاع العام وغيرها مما وصفه المراقب، في بعض الحالات، بأنه «مخالفات خطيرة بشكل خاص، تلامس حدود السلوك الجنائي»!

وقبل نشر هذا التقرير، كان وزير الاتصالات آنذاك، غلعاد إردان، قد عين في تموز ٢٠١٣، لجنة استشارة خارجية أوكل إليها مهمة فحص أوضاع «سلطة البث»، وما إذا كان من الصحيح والصحي إغلاقها، وبعد ثلاثة أشهر، أقام إردان لجنة أخرى (لجنة لاندس) لفحص مجمل موضوع البث العام وحدد لها ثلاثة أشهر لتقديم توصياتها. وفي آذار ٢٠١٤، عقد إردان مؤتمراً صحافياً أعلن من خلاله تبني وتنفيذ توصيات «لجنة لاندس»، وذلك بإنشاء «مديرية» تكون مهمتها العمل على إغلاق «سلطة البث» وإقامة هيئة جديدة للبث، دون التسبب بوقف البث بل بالمحافظة على استمراريته. وفي تموز ٢٠١٤، أقر الكنيست قانون البث العام الجديد.

وكان الموعد الأول الذي حدده القانون الجديد (من العام ٢٠١٤) لإغلاق «سلطة البث» وإطلاق البث العام الجديد، من خلال هيئة البث، هو شهر آذار ٢٠١٥، لكن تم تأجيله إلى آذار ٢٠١٦، ثم إلى تشرين الأول ٢٠١٦، ولأن هذه محاولة التأجيل الثالثة حتى نيسان ٢٠١٧.

### كتب سليم سلامة:

نشرت النيابة العامة في إسرائيل، أول من أمس الأحد، تقريراً عاماً إلى الجمهور الواسع هو الأول من نوعه الذي تصدره هذه المؤسسة منذ تأسيسها، مع قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨. وتضمن التقرير معلومات تفصيلية واسعة حول عمل النيابة العامة، وخاصة خلال العام المنصرم ٢٠١٥، بما في ذلك عدد الملفات (الجنائية والمدنية) التي عالجتها النيابة والنتائج التي انتهت إليها، فضلاً عن عدد العاملين في النيابة العامة وأقسامها المختلفة.

ومن الواضح أن هذا التقرير لم يأت صدفة، إطلاقاً، وإنما جاء على خلفية الانتقادات العديدة والحادة التي تتعرض لها النيابة العامة في إسرائيل وما تكشف من فضائح وقصوات في أداؤها، وخصوصاً خلال السنوات الأخيرة. ويأتي هذا التقرير بمثابة محاولة واضحة من طرف النيابة العامة لمواجهة هذه الانتقادات ووقف التدهور الحاصل في مكانتها الجماهيرية والتراجع الواضح في مدى ثقة الجمهور بها، كما أظهرته عدة استطلاعات للرأي العام في السنوات الأخيرة.

وإضافة إلى هذا، جاء تقرير النيابة العامة غير المسبوق هذا لكي يجسد الإنجاز الذي تقوم عليه النيابة العامة إنه تحقق برسم أحد الأهداف المركزية التي أعلنها النائب العام للدولة (رئيس النيابة العامة) الحالي، شاي نيتسان، لدى تسلمه مهام منصبه هذا (في كانون الأول من العام ٢٠١٣)، والمتمثل في «مشرور تقصير مدة معالجة الملفات التي تنتظر الاستيضاح القانوني»، وذلك بغية «استيضاح الحقيقة وإظهارها بالسرعة الممكنة» مع الأخذ في الاعتبار «المحدودية العددية في القوة البشرية وإلى حقيقة أن نحو ٣٠ ألف ملف جديد يتم فتحه كل سنة، فإن الحديث يجري عن مهمة غير سهلة، على الإطلاق»!

وهذا ما يؤكد نيتسان نفسه، في كلمته الافتتاحية التي أوردتها في مقدمة تقرير النيابة العامة الذي يبدو أنها تنوي تحويله إلى تقليد سنوي، إذ يشير إلى أن «هذا المشروع (تقصير مدة المعالجة)، الذي حددته لدى تسلمي مهام منصبه هذا كأحد الأهداف المركزية التي أسعى إلى تحقيقها، أوصل خلال السنتين الأخيرتين إلى تحقيق تقليص دراماتيكي في فترات معالجة هذه الملفات تقليصاً بنسبة ٥٣٪ في عدد الملفات التي يستغرق استيضاحها أكثر من سنة واحدة (انخفض عددها من ٢٢٤٥ ملفاً في نهاية ٢٠١٣ إلى ١١٦٤ ملفاً في نهاية ٢٠١٥) وتقليص بنسبة ٩٠٪ في عدد الملفات التي يستغرق استيضاحها أكثر من سنتين (انخفض عددها من ١٢٠١ ملف في نهاية ٢٠١٣ إلى ١١٦ ملفاً في نهاية ٢٠١٥).

ويتوزع تقرير النيابة العامة، الذي يمتد على ٤٨ صفحة، على خمسة أبواب رئيسية هي: ١- بنية النيابة العامة للدولة؛ ٢- القوى البشرية في النيابة العامة؛ ٣- تحولات في النيابة العامة خلال السنوات الأخيرة؛ ٤- النيابة العامة الجنائية؛ ٥- النيابة العامة المدنية.

وتنصر عرضنا هنا على الشقّ الجنائي في عمل النيابة العامة للدولة خلال السنة الماضية، كما تجسده معطيات تقريرها.

### العرب في النيابة العامة - التقرير والحقيقة!

قبل العرض لأبرز ما تضمنه تقرير النيابة العامة من معطيات مختلفة حول عدد الملفات الجنائية والمدنية ومعدلات الإدانة الجنائية في إسرائيل - وهو الموضوع الأبرز، بدون شك، - تجدر الإشارة إلى ما أوردته التقرير في باب «القوى البشرية في النيابة العامة»، تحت عنوان «دمج أبناء الأقليات»، أي المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

يفخر التقرير بأن زيادة بنسبة ١٣٪ قد طرأت خلال العام ٢٠١٥ في عدد «أبناء أقليات» العاملين في النيابة العامة للدولة، إذ بلغ عددهم حتى نهاية العام المنصرم ١٢٠ شخصاً يشكلون ٧٪ من مجمل العاملين في النيابة العامة للدولة في إسرائيل، مقابل ١٠٤ أشخاص في نهاية العام ٢٠١٤، أي أن الزيادة بنسبة ١٣٪ التي يتحدث عنها التقرير

### تقرير هو الأول من نوعه للنيابة العامة الإسرائيلية منذ تأسيسها:

## ١٢٠ عربياً يعملون في النيابة العامة يشكلون ٦,٨٪ من مجموع العاملين فيها!

\*التقرير يفاخر بـ«حصول زيادة بنسبة ١٣٪ في عدد العرب في النيابة خلال السنة الأخيرة» (١٦ شخصاً)، بينما يتجاهل أنهم يشكلون أكثر من ٢٠٪ من مجموع المواطنين في الدولة، أي أن عددهم «الطبيعي» في النيابة العامة ينبغي أن يكون ٣٥٠ شخصاً على الأقل! التقرير يثبت ما أكدته وحذرت منه دراسات عديدة سابقة: نسبة قرارات الإدانة الجنائية في إسرائيل (٨٣٪) من لوائح الاتهام التي تقدمها النيابة العامة! هي من الأعلى في العالم على الإطلاق!

و ٤٪ (٢١٣ لأثمة اتهام) - نتيجة أخرى، ومن بين المعطيات المركزية الأخرى اللافتة التي عرضها تقرير النيابة العامة، أيضاً: -تعالج النيابة العامة، في العادة، نحو ١٠٪ من مجمل الملفات الجنائية، وهي التي تتعلق أساساً بمخالفات جنائية خطيرة يتضمنها كتاب القوانين الإسرائيلي، أما الملفات الأخرى، فهي ضمن صلاحيات «قسم الادعاء في شرطة إسرائيل»، الذي يتولى مهمة معالجتها، بصورة أساسية. وتشهد السنوات الأخيرة زيادة متواصلة في عدد ملفات التحقيق التي يتم تحويلها من الشرطة إلى النيابة العامة، ما يعني زيادة متواصلة، وبالتالي، في عدد الملفات الجنائية التي فتحتها النيابة العامة.

ويشار، هنا، إلى أن «ملف النيابة» قد يحتوي (يعالج) أكثر من ملف تحقيق (بوليسي) واحد وأنه قد يولد أكثر من لأثمة اتهام واحدة. -في العام ٢٠١٥، حوّلت الشرطة ٣٧٧٧٢ ملف تحقيق جنائي إلى النيابة العامة التي قامت، بدورها، بفتح ٢٧٧٧٢ ملفاً جنائياً استناداً إلى ملفات التحقيق تلك ومن بينها، ربع الملفات التي حوّلتها الشرطة إلى النيابة العامة (أي ٩٣١٨ ملفاً)، سواء كانت مرفقة بتوصية لتقديم لأثمة اتهام أم بدون توصية كهذه، تم تقديم لوائح اتهام بشأنها في نهاية المطاف.

-بلغ مجموع لوائح الاتهام المختلفة التي قدمتها النيابة العامة خلال العام الماضي، ٢٠١٥، أكثر من ٥٣٣٩ لأثمة اتهام (أقل من عددها في العام السابق، ٢٠١٤، بنحو ٣٠٠ لأثمة اتهام)، ٥٤٪ منها (٢٨٨٣ لأثمة اتهام) إلى محاكم الصلح؛ ٣٥٪ (١٨٦٨ لأثمة اتهام) إلى المحاكم المركزية؛ ٨٪ (٤٢٧ لأثمة اتهام) إلى محاكم الصلح للشبيبة و ٣٪ (١٦٠ لأثمة اتهام) إلى محاكم السير.

-توزعت لوائح الاتهام التي قدمتها النيابة العامة خلال العام الماضي (ومجموعها، كما ذكرنا، هو: ٥٣٣٩ لأثمة اتهام) على المجالات التالية: ٤١٪ منها (أي ٢١٨٩ لأثمة اتهام) كانت بشأن مخالفات مختلفة في مجال العنف، وكان الجزء الأكبر منها في لواء القدس بينما كان الجزء الأصغر منها في لواء تل أبيب؛ ١٣٪ منها (أي ٦٩٤ لأثمة اتهام) كانت على مخالفات في مجال الاعتداءات الجنسية المختلفة، وكان الجزء الأكبر منها في لواء المركز؛ ١٢٪ منها (أي ٦٤١ لأثمة اتهام) كانت على مخالفات في مجال الفحش والاحتلال؛ ٨٪ منها (أي ٤٢٧ لأثمة اتهام) كانت على مخالفات في مجال التعدي على الممتلكات.

-من بين جميع المشتبه بهم الذين فتحت النيابة العامة ملفات جنائية بحقهم في سنة ٢٠١٥ (٦٣٥٦٢ مشتبه به) كانت هنالك ٦٩٣ امرأة فقط (يشكلن ١٪)، مقابل ٦٢٨٦٩ رجلاً (يشكلون ٩٩٪)، والنسبة ذاتها بقيت أيضاً في عدد المتهمين الذين قدمت النيابة العامة بحقهم لوائح اتهام، -في التوزيع الجغرافية للوائح الاتهام حسب مجال المخالفات الجنائية، يبين التقرير أن: النسبة الأعلى من لوائح الاتهام بشأن مخالفات مختلفة في مجال العنف كانت في أولوية القدس، حيفا والشمال؛ النسبة الأعلى من لوائح الاتهام بشأن مخالفات في مجال الاعتداءات الجنسية كانت في لواء المركز؛ النسبة الأعلى من لوائح الاتهام بشأن مخالفات في مجال المخدرات والاحتلال كانت في لواء تل أبيب، أما النسبة الأعلى من لوائح الاتهام بشأن مخالفات تتعلق بالمش بأمن الدولة، فكانت في لوائي القدس والجنوب.

- أُلغيت النيابة العامة للدولة، في الويتها السّنة (لواء الشمال - مقره في الناصرة؛ لواء حيفا؛ لواء تل أبيب؛ لواء المركز - مقره في تل أبيب؛ لواء القدس؛ ولواء الجنوب - مقره في بئر السبع) خلال العام ٢٠١٥ نحو ٥٥٧٠٠ ملف دون تقديم لوائح اتهام بشأنها؛ ٢٢٪ منها (٥٦٥٤ ملفاً) تمت إعادتها إلى «قسم الادعاء في الشرطة» لمعالجتها أو لاستئناف معالجتها، و ٧٨٪ منها (٢٠٠٤٦) تم إغلاقها في النيابة العامة نفسها ومن قبلها هي - ٥٤٪ (١١٨٢٧ ملفاً) يدعى «عدم توفرا الأدلة»؛ ٢٢٪ (٤٤١٠ ملفات) يدعى «ملايسات القضية لا تبرر تقديم لأثمة اتهام»؛ ١٢٪ (٤٠٥ ملفات) يدعى «انعدام التهمة».

وتفاخر بها النيابة العامة تتلخص في ١٦ شخصاً، فقط! يبلغ مجموع العاملين في النيابة العامة للدولة ١٧٥٠ شخصاً، يتوزعون على التخصصات والمجالات التالية: ٩٥٠ محامياً؛ ٢٥٠ عاملاً إدارياً؛ ٣٥٠ محامياً متمرناً؛ ٦٠ طالباً جامعياً؛ ٦٠ شابة وشابة ممن يؤدون «الخدمة المدنية» و ٤٥ محققاً يعملون في «وحدة التحقيقات مع رجال الشرطة» (ماخس).

وبالعودة إلى المعطيات عن العرب، يتضح أنهم أصبحوا يشكلون الآن (بعد الزيادة المذكورة خلال السنة الأخيرة) نسبة ٦,٨٪ (هي النسبة الدقيقة، فعلاً، وليس ٧٪ كما بُنيت النيابة العامة في تقريرها الرسمي) من مجمل العاملين في النيابة العامة، بينما يشكل العرب الفلسطينيون أكثر من ٢٠٪ من مجموع المواطنين في الدولة، أي، أن عددهم «الطبيعي» في النيابة العامة ينبغي أن يكون ٣٥٠ شخصاً، على الأقل!

ولكن هؤلاء الـ ١٢٠ العرب العاملين الآن في النيابة العامة موزعون على النحو التالي - كما يفضل التقرير الرسمي: ٤٩٪ منهم (٥٩ شخصاً) محامون؛ ٢٨٪ (٣٤ شخصاً) محامون متمرنون؛ ٨٪ (١٠ أشخاص) موظفون إداريون؛ ٦٪ (٧ أشخاص) يؤدون «الخدمة المدنية»؛ ٥٪ (٦ أشخاص) محققون؛ و ٤٪ (٥ أشخاص) طلاب جامعيون.

وبالانتباه إلى حقيقة أن «المحاميين المتمرنين» (١٠ أشخاص) ويؤدي الخدمة المدنية» (٧ أشخاص) والطلاب الجامعيين» (٥ أشخاص) - جميعهم يعملون بصورة مؤقتة ومرحلية، غير ثابتة، نجد أن مجموع «العاملين الثابتين والدائمين» من المواطنين العرب الفلسطينيين في النيابة العامة للدولة لا يتعدى الـ ٩٨ عاملاً، لا يشكلون سوى ٥,٦٪ فقط من مجموع العاملين في النيابة العامة في إسرائيل!

### رقم قياسي في قرارات الإدانة الجنائية

تضمن تقرير النيابة العامة جملة من المعطيات الرسمية، لا شك في أن أبرزها وأكثرها أهمية هو ما يتعلق بعدد قرارات الإدانة الجنائية ونسبتها في إسرائيل، وهي إحدى النسب الأعلى في العالم على الإطلاق، وفي هذا، تأتي معطيات النيابة العامة الرسمية لتؤكد ما كانت قد خلصت إليه دراسات أكاديمية عديدة أجريت في البلاد في سنوات سابقة حول هذا الموضوع.

فقد أكدت معطيات النيابة العامة أن ٨٣٪ من مجموع لوائح الاتهام الجنائية التي قدمتها النيابة العامة إلى المحاكم المختلفة في إسرائيل (من شتى الدرجات القضائية) خلال العام المنصرم ٢٠١٥ (وبلغ مجموعها: ٥٣٣٩ لأثمة اتهام)، انتهت بقرارات إدانة وتجريم المتهمين، بينما لم تنته سوى ٤٪ منها فقط بقرارات تبرئة قضائية أو بتراجع النيابة العامة عن لوائح الاتهام (سحب لوائح الاتهام)، وهو ما يشكل اعترافاً ببراءة المتهم، قبل خوض المحكمة في مناقشة الملف (لأثمة الاتهام) والاستماع إلى ادعاءات الأطراف ذات الشأن. أما الملفات (لوائح الاتهام) التي انتهت بالإدانة فتوزعت على النحو التالي: ١٥٪ منها (٨٠٠ لأثمة اتهام) قرارات إدانة قضائية توصلت إليها المحاكم بعد جلسات عديدة للنظر في لأثمة الاتهام والاستماع إلى الشهود؛ ٦٨٪ منها (٣٦٠٠ ملفاً) انتهت بصفقات ادعاء بين النيابة العامة والمتهم / ين (بواسطة محاميه/م)، وهي التي عادة ما تقبلها المحكمة وتقزها بحكم قضائي يتضمن إدانة المتهم بمخالفات مخففة عن تلك الأصلية في لأثمة الاتهام، مقابل اعترافه بالتهمة وإعفاء المحكمة وطواقم المحامين من إجراء مداورات قضائية وجلسات لإثبات البيئات، ومن المعروف والمهم بالتذكير أن الإدانة بموجب «صفقة ادعاء» هي، في نهاية المطاف وفي التبعات، إدانة قضائية تامة لا انتقاص منها.

أما لوائح الاتهام الأخرى من بين التي قدمتها النيابة العامة خلال العام الماضي، غير تلك التي انتهت بالإدانة (٨٣٪ منها) فقد انتهت بما يلي: ٦٪ (٣٢٠ لأثمة اتهام) - بدون إدانة جنائية (أي، قرار المحكمة بأن المتهم قد ارتكب المخالفة، فعلاً، لكنها تمتنع عن إدانته جنائياً)؛ ٤٪ (٢١٣ لأثمة اتهام) - قرار حكم بالبراءة أو «تراجع عن لأثمة الاتهام»؛ ٣٪ (١٦٠ لأثمة اتهام)، ووقف الإجراءات القضائية؛



مركز الدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## صلا عن «مدار»

## اليهود العرب

قراءة ما بعد كولونيلية  
في القومية والديانة والإثنية

يهودا شنهاف شهرياني

الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيد



